A

الأمم المتحدة

LIMITEDA/CONF.157/PC/98
24 May 1993
ARABIC

الجمعية العامة

المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان
اللجنة التحضيرية
الدورة الرابعة

تقرير اللجنة التحضيرية

المحتويات

الصفحة	الفقرات
١	٣-١	أولا - افتتاح الدورة
٥	٥-٤	ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار النظام الداخلي
٦	٦	ثالثا - إقرار جدول الأعمال
٦	١٣-٧	رابعا - تنظيم العمل
٧	١٦-١٤	خامسا - حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخامسة بالمؤتمر العالمي
٨	١٩-١٧	سادسا - تقرير عن الاجتماعات والأنشطة الأخرى

المحتويات (تابع)

الفقرات الصفحة

٩	٣٠	سابعا - تقرير الأمين العام للمؤتمر عن الأنشطة الإعلامية المتصلة بالمؤتمر العالمي وعن عملية التحضير له ..
٩	٣٤-٣١	ثامنا - الاجتماعات الإقليمية
١٠	٤٩-٥٥	تاسعا - النظر في النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي معأخذ الأعمال التحضيرية ونتائج الاجتماعات الإقليمية فياعتبار
١٤	٥١-٥٠	عاشرًا - حالة مندوق التبرعات لتمكين ممثلي أقل البلدان نموا من الاشتراك في العملية التحضيرية وفي المؤتمر ذاته
١٥	٥٨-٥٢	حادي عشر - تقرير الأمين العام عن حالة الإعداد للمؤتمر العالمي
١٥	٥٩	ثاني عشر - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية

المرفقات

١٦	الأول - جدول الأعمال
١٧	الثاني - المقررات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في دورتها الرابعة
٥٦	الثالث - قائمة الوثائق التي صدرت من أجل الدورة الرابعة للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي

أولاً - افتتاح الدورة

١ - عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان دورتها الرابعة في جنيف في الفترة من ١٩ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، وفقاً للتفويض الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ١٣٣/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . وعقدت اللجنة التحضيرية ١١ جلسة أثناء الدورة . وافتتح الدورة الأمين العام للمؤتمر العالمي .

٢ - وحضر الدورة ممثلو الدول وهيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والهيئات ذات الصلة ، وأجهزة الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ، وحركات التحرير الوطني ، والمنظمات الأخرى ، والمنظمات غير الحكومية التالية .

الدول

الاتحاد الروسي ، أذربيجان ، أثيوبيا ، الأرجنتين ،الأردن ، إسبانيا ، استراليا ، استونيا ، إسرائيل ، أفغانستان ، أكوادور ، ألبانيا ، ألمانيا ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروجواي ، أوغندا ، أوكرانيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، أيرلندا ، أيسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، البرتغال ، برونزي دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، بيلاروس ، تايلاند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر سليمان ، جزر مارشال ، الجمهورية العربية الليبية ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، الجمهورية التشيكية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الدومينيكية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جورجيا ، جيبوتي ، الدانمرك ، دومينيكا ، الرئيس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زامبيا ، زمبابوي ، ساموا ، سري لانكا ، السلفادور ، سلوفاكيا ، سلوفينيا ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، السويد ، سويسرا ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتوا ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فييت نام ، قبرص ، قطر ، الكاميرون ، الكرسي الرسولي ، كرواتيا ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، كينيا ، لاتفيا ، لبنان ، لختنستان ، لكسندرن ، ليبيريا ، ليتوانيا ، ليسوتو ، مالطا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، هندوراس ، المملكة العربية السعودية ، المملكة

المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، موناكو ، ميانمار ، ناميبيا ، الشرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، هايتي ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، اليمن ، اليونان .

هيئات الأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنسان والهيئات ذات الملة

فريق الخبراء العامل المخصص المعنى بالجنوب الإفريقي ، والممثل الخاص للأمين العام بشأن مسألة الأشخاص المشردين داخليا ، والمقرر الخاص المعنى باستخدام المرتزقة ، والمقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في هايتي ، والمقرر الخاص المعنى بحالة حقوق الإنسان في كوبا ، والفريق العامل المعنى بالاحتجاز التعسفي ، ولجنة القضاء على التمييز العنصري ، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان ، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة ، ولجنة مناهضة التعذيب ، ولجنة حقوق الطفل ، ولجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، والمقرر الخاص المعنى بمشاكل الأقليات ، والمقرر الخاص المعنى بالحق في محاكمة عادلة ، والمقرر الخاص المعنى بحقوق الإنسان والبيئة ، والمقرر الخاص المعنى بالحق في اسكان مناسب ، والفريق العامل المعنى بالشعوب الأصلية .

أجهزة الأمم المتحدة

مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية - شعبة التهوف بالمرأة ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، متطوعو الأمم المتحدة ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، برنامج الأغذية العالمي ، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أمريكا اللاتينية ، مركز التجارة الدولية للأونكتاد والفات .

الوكالات المتخصصة

منظمة العمل الدولية ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، منظمة الصحة العالمية ، صندوق النقد الدولي ، الاتحاد الدولي للمواثيلات السلكية واللاسلكية .

المنظمات الحكومية الدولية الأخرى

وكالة التعاون الثقافي والتقني ، اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية ، لجنة الاتحادات الأوروبية ، أمانة الكوميونولث ، مجلس أوروبا ، مجلس

الاتحادات الأوروبية ، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان التابعة لمنظمة الدول الأمريكية ، المنظمة الدولية للهجرة ، جامعة الدول العربية ، منظمة الوحدة الإفريقية ، منظمة المؤتمر الإسلامي .

حركات التحرير الوطني
المؤتمر الوطني الأفريقي ، فلسطين .

منظمات أخرى
اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، المكتب المستقل للقضايا الإنسانية .

المؤسسات الوطنية
اللجنة الكندية لحقوق الإنسان ، اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المكسيك) ،
المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (المغرب) ، اللجنة الوطنية لحقوق وحريات الإنسان
(الكامبادرون) .

المشتركون الآخرون
جامعة الدار البيضاء ، معهد هنري - دونانت (جيبي) ، المعهد الدولي لحقوق
الإنسان (ستراسبورغ) ، المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (كوبنهاغن) ،
الرابطة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (دكار) ، رابطة الإصلاح الجنائي الدولي
(غرونينغن/لندن) ، رابطة الحقوق والإنسانية (لندن) .

المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي
(الفترة الأولى)

التحالف النسائي الدولي ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، الحلف
التعاوني الدولي ، المجلس الدولي لتعليم الكبار ، المجلس الدولي للمؤسسات
الخيرية ، المجلس الدولي للمرأة ، المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية ، الاتحاد
الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ، الحركة الدولية لتقديم المساعدة
الفنية المباشرة للعالم الرابع ، الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ، حركة الشباب
والطلاب الدولية لنصرة الأمم المتحدة ، الاتحاد البرلماني الدولي ، رابطة العالم
الإسلامي ، الرابطة الدولية لأخوات المحبة ، الاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ،
الاتحاد العالمي للعمل ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، الاتحاد العالمي لرابطات
الأمم المتحدة ، المؤتمر الإسلامي العالمي ، الاتحاد العالمي للمحاربين القدماء ،
منظمة زونتا الدولية .

(الفئة الثانية)

النادي الأفريقي ، الرابطة الأفريقية للتعليم من أجل التنمية ، المؤتمر النسائي لعلوم الهند ، رابطة الحقوقيين الأمريكية ، رابطة المتقاعدين الأمريكية ، منظمة العفو الدولية ، اتحاد المحامين العرب ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، المؤسسة الآسيوية لمنع الجريمة ، الاتحاد العالمي للمرأة الريفية ، الطائفة البهائية الدولية ، التحالف المعمداني العالمي ، مؤسسة كاريتاس الدولية ، منظمة "تشينج" ، المنظمة الديمocrاطية المسيحية الدولية ، مؤتمر الكنائس الأوروبية ، مجلس التنسيق للمنظمات اليهودية ، منظمة الاتكارات والشبكات الانمائية ، الاتحاد الأوروبي لرعاية المستين ، اتحاد رابطات الموظفين الدوليين السابقين ، مجلس الجهات الأربع ، فرانس ليبرتيه: مؤسسة دانييل ميتلان ، لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور ، المدافعون عن حقوق الإنسان ، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان ، الاتحاد الدولي لإلغاء الرق ، الرابطة الدولية لمناهضة التعذيب ، الرابطة الدولية للدفاع عن الحرية الدينية ، الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين ، الرابطة الدولية للمربين من أجل السلام العالمي ، رابطة القضاة الدولية ، الرابطة الدولية لقانون العقوبات ، المكتب الكاثوليكي الدولي لرعاية الطفولة ، المركز الدولي للبحوث والدراسات في علم الاجتماع والعقوبات والسجون ، لجنة الحقوقيين الدولية ، التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن ، المجلس الدولي للمرأة اليهودية ، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، الاتحاد الدولي لمراكز تنمية المستوطنات والبيئات ، الاتحاد الدولي للخاصيين الاجتماعيين ، الاتحاد الدولي للجامعيات ، الاتحاد الدولي للمشتغلات بالمهن القانونية ، الاتحاد الدولي المعنى بالشيخوخة ، الاتحاد الدولي لارض الإنسان ، حركة التصالح الدولية ، الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان ، الرابطة الدولية لحقوق الشعب ، الهند ، المعهد الدولي لقانون الإنساني ، الرابطة الدولية لحقوق الشعب ، الرابطة الدولية لحقوق الشعب وتحريرها ، الحركة الدولية لتاريخ الأعراق والشعوب ، الاتحاد الدولي لتنمية حرية التعليم ، المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية ، منظمة الصحفيين الدوليين ، الخدمة الدولية لحقوق الإنسان ، الخدمة الاجتماعية الدولية ، الجمعية الدولية لعلم الجريمة ، اتحاد الطلاب الدولي ، الاتحاد الدولي للموثقين اللاتينيين ، الاتحاد الدولي للشباب الديمقراطي المسيحي ، مؤتمر "انويت" القطبي ، اتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقرباء المعتقلين المختلفين ، الرابطة القانونية لآسيا والمحيط الهادئ ، لجنة المحامين لحقوق الإنسان ، الاتحاد اللوثرى العالمي ، رابطة الطبيبات الدولية ، الأمانة الوطنية للخدمات القانونية للسكان الأقلية وسكان الجزر ، المجلس الوطني للمنظمات النسائية الألمانية ، مؤسسة اكسفورد للتحرر من الجوع ، الرابطة النسائية لمنطقة المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا ، سبل إلى السلام ، باكس كريستي الدولية ، باكس رومانا ، جيش الخلاص ، الدولة الاشتراكية ، المنظمة النسائية الدولية الاشتراكية ، اتحاد الحقوقين العرب ،

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ، التحالف العالمي لجمعيات الشبان المسيحية ، الرابطة العالمية للاتحاد العالمي ، الرابطة العالمية للمرشدات وفتيات الكشافة ، المؤتمر العالمي المعنى بالدين والسلم ، الاتحاد العالمي لمتحدة العقلية ، الاتحاد العالمي للنساء الميثوديات ، الاتحاد العالمي لدراسات المستقبل ، المؤتمر اليهودي العالمي ، الحركة العالمية للأمهات ، الاتحاد العالمي لمنظومات النسائية الكاثوليكية ، التأزر الجامعي العالمي ، المنظمة الدولية للرؤساء العالمية ، جمعية الشابات المسيحية العالمية .

(القائمة)

الندوة الثقافية الآسيوية المعنية بالتنمية ، جامعة براهماكوماريس الروحية العالمية ، مركز أوروبا - العالم الثالث ، الرابطة الطبية للكومونولث ، مجتمع " دائمي" ، دكا ، شبكة المعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء ، المجلس الأعلى لقبائل الكيري (كويكب) ، الائتلاف الدولي للموئل ، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية ، حركة المقر الدولي - الدولية التعليمية الاشتراكية ، الاتحاد الدولي المسيحي للعمل على إلغاء التعذيب ، البرنامج الدولي للتدريب في ميدان حقوق الإنسان ، الاتحاد الدولي للدراسات الإنسانية والأخلاقية ، رابطة الناشرين الدولية ، المعهد الدولي للمسرح ، مركز المخبر النسائي الدولي ، التحرير ، فريق حقوق الأقليات ، رابطة مواطني الأرض ، منظمة الروتاري الدولية ، منظمة البقاء الدولي ، حركة العالم الثالث لمناهضة استغلال المرأة ، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب ، مجلس السلم العالمي ، رابطة التطلعات الاجتماعية العالمية .

المنظمات غير الحكومية الأخرى

البيئة والتنمية للعالم الثالث ، لجنة سان باولو للعدل والسلم ، المرصد الأفريقي للديمقراطية .

٣ - وترد في المرفق الثالث لهذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة .

ثانيا - انتخاب أعضاء المكتب وإقرار النظام الداخلي

٤ - انتُخبَت اللجنة التحضيرية في جلستها الأولى المعقودة في ١٩ نيسان / ابريل ١٩٩٣ ، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس: السيدة حليمة مبارك ورزازي (المغرب)

نواب الرئيس: السيد جون سويفت (ايسلندا)

السيد هوراشيو ارتيناغا (فنزويلا)

السيد يحيى ح . جفمان (اليمن)

السيد زديسلاو كيدزيما (بولندا)

المقرر:

٥ - وفيما يتعلق بالنظام الداخلي ، قررت اللجنة التحضيرية ، في نفس الجلسة ، أن يكون النظام الداخلي لاجتماعاتها هو النظام الداخلي للجان الفنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، في حدود انتطاقه عليها .

ثالثا - إقرار جدول الأعمال

٦ - كان معروضا على اللجنة التحضيرية جدول الأعمال المؤقت لدورتها الرابعة (A/CONF.157/PC/55/Add.1) وشرحه (A/CONF.157/PC/55) . وفي جلستها الأولى ، المعقدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، أقرت اللجنة التحضيرية جدول الأعمال . ويترد جدول الأعمال ، بالصورة التي أقر بها ، في المرفق الأول .

رابعا - تنظيم العمل

٧ - في الجلسة الأولى ، المعقدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، قررت اللجنة التحضيرية إنشاء لجنة جامعة لتناول البند ٩ من جدول الأعمال . وعقدت اللجنة الجامعية ٣ جلسات من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ .

٨ - وفي الجلسة الأولى للجنة الجامعية ، المعقدة في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، قررت اللجنة الجامعية إنشاء لجنة للصياغة تتكون من عدد من الوفود من كل مجموعة إقليمية لصياغة الجزء المتعلق بالمنطوق من مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي .

٩ - وفي الجلسة الثالثة للجنة الجامعية ، المعقدة في ٣٧ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، قررت اللجنة الجامعية أن تتكون لجنة الصياغة من ثمانية وفود من كل منطقة وأن تضع لجنة الصياغة نص مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي بأكمله .

١٠ - وعقدت لجنة الصياغة ٧ جلسات ، من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ .

١١ - وفي الجلسة العاشرة ، المعقدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، قررت اللجنة التحضيرية توصية الجمعية العامة بإذن بتمديد دورتها الرابعة لمدة أسبوع واحد .

١٢ - وللإطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الثاني ، المقرر ٣/٤ .

١٣ - وفي الجلسة العاشرة ، المعقدة في ٣ أيار/مايو ١٩٩٣ ، قررت اللجنة التحضيرية تحويل اللجنة الجامعية إلى لجنة للصياغة ، وعقدت لجنة الصياغة ١٠ جلسات من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ .

خامسا - حالة إعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة
بالمؤتمر العالمي

١٤ - وفي الجلسة الأولى ، المعقدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٥ من جدول الأعمال .

١٥ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية بمقتضى البند ٥ الوثائق التالية:
تقرير الأمين العام: دراسات تحليلية حول الاهداف الستة للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان (A/CONF.157/PC/60 و Add.1 إلى Add.7)
تقرير الأمين العام: مساهمات من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى (A/CONF.157/61/Add.10 و Add.14 و Add.18 إلى Add.30)
تقرير الأمين العام بشأن دراسات أخرى (A/CONF.157/PC/62 و Add.1 إلى Add.16)
مذكرة من الأمانة - مساهمات من منظمات أخرى (A/CONF.157/PC/63 و Add.1 إلى Add.30)

١٦ - تقرير الأمين العام بشأن حالة إعداد المنشورات (A/CONF.157/PC/64)
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/74)
تقرير الأمين العام: مساهمة مقدمة من المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية (A/CONF.157/75)
مذكرة من الأمانة: مساهمة ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة - آسيا (A/CONF.157/PC/85)
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للدانمرك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/87)
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/88)
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/90)
رسالة مؤرخة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان (A/CONF.157/91)
رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ من سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/94)

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/95) ؛

مساهمة مقدمة من الاتحاد الدولي لارض الانسان (A/CONF.157/PC/96) ؛

١٦ - وفي الجلسة الثالثة ، المعقدة في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، أدى ممثلو الدول التالية ببيانات فيما يتعلق بالوثائق المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في دورتها الرابعة: الاتحاد الروسي ، باكستان ، الجمهورية العربية السورية ، شيلي ، الصين ، غواتيمالا ، كندا ، كوبا ، المكسيك . ميانمار ، الهند .

سادسا - تقرير عن الاجتماعات والأنشطة الأخرى

١٧ - في الجلسة الأولى ، المعقدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٦ من جدول الأعمال .

١٨ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية بمقتضى البند ٦ من جدول الأعمال الوثائق التالية:

تقرير الأمين العام (A.1) (A/CONF.157/PC/42/Add.11 إلى Add.11) ؛

تقرير الأمين العام (A/CONF.157/65) ؛

مذكرة من الأمانة: مساهمة من مجلس أوروبا (Add.1) (A/CONF.157/PC/66) ؛

تقرير الأمانة: تقرير الحلقة الدراسية المتعلقة بالمؤشرات المناسبة لقياس الانجازات في الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (A/CONF.157/PC/73) ؛

مذكرة من الأمين العام: مساهمة من المركز الدانمركي لحقوق الإنسان ومعهد التعليم الدولي (A/CONF.157/PC/76) ؛

مذكرة من الأمين العام: مساهمة الحوار الدولي الثالث المعني بالانتقال إلى مجتمع عالمي: الانتقال إلى مجتمع عادل (A/CONF.157/PC/77) ؛

رسالة مؤرخة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من البعثات الدائمة للدانمرك والسويد والنرويج والقائمين بأعمال ايسلندا وفنلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/78) ؛

مذكرة من الأمين العام: مساهمة الجمعية الأمريكية للقانون الدولي (A/CONF.157/PC/79) ؛

مذكرة من الأمين العام: مساهمة من ندوة ذكرى مارتين اينيلس حول تقرير المصير (A/CONF.157/PC/80) ؛

مذكرة من الأمين العام: مساهمة من ائتلاف المنظمات غير الحكومية في واسطنطن (A/CONF.157/PC/81) .
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من معهد راؤول فالنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني (A/CONF.157/PC/84) .
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من الاجتماع الكندي الفرعي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/86) .
رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام للكمنولث إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/89) .
مساهمة مقدمة من اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية في جمهورية تونس (A/CONF.157/PC/92/Add.1) .
مساهمة مقدمة من المعهد النرويجي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/93) .

١٩ - وفي نفس الجلسة ، أدى منسق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ببيان فيما يتعلق بالموضوع قيد البحث .

سابعا - تقرير الأمين العام للمؤتمر عن الأنشطة الإعلامية المتصلة بالمؤتمرات العالمية وعن عملية التحضير له

٢٠ - وفي الجلسة الأولى ، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٧ من جدول الأعمال .

ثامنا - الاجتماعات الإقليمية

٢١ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٨ من جدول الأعمال .

٢٢ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية الوثائق التالية:
رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ موجهة من نائب الممثل الدائم لكوستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/56) .
مذكرة من الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/56/Add.1)

تقرير الاجتماع الإقليمي لأفريقيا المتصل بالمؤتمرات العالمية لحقوق الإنسان (A/CONF.157/AFRM/14 - A/CONF.157/PC/57)

٢٣ - تقرير الاجتماع الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان (A/CONF.157/PC/58 - A/CONF.157/LACRM/15) ؛
٢٤ - تقرير الاجتماع الاقليمي لاسيا المتصل بالمؤتمر العالمي لحقوق الانسان (A/CONF.157/ASRM/8 - A/CONF.157/PC/59) مذكورة من الامانة (A/CONF.157/PC/68) ؛
٢٥ - مذكورة من الامانة (A/CONF.157/PC/72) ؛
٢٦ - تقرير الامانة: اعلان المنظمات غير الحكومية في بانكوك بشأن حقوق الانسان (A/CONF.157/PC/83) .

- ٢٧ - وفي نفس الجلسة ادى ممثل تايلاند ببيان .
٢٨ - وفي نفس الجلسة أيضا ، اختتمت اللجنة التحضيرية نظرها في البند ٨ من جدول الاعمال .

تاسعا - النظر في النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي معأخذ الاعمال التحضيرية ونتائج الاجتماعات الاقليمية في اعتبار

٢٩ - نظرت اللجنة التحضيرية في البند ٩ من جدول الاعمال في جلساتها من الشانية إلى السابعة المعقودة من ١٩ إلى ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٩٣ .

- ٣٠ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية الوثائق التالية:
٣١ - تقرير الاجتماع الاقليمي لافريقيا المتصل بالمؤتمرات العالمى لحقوق الانسان (A/CONF.157/AFRM/14 - A/CONF.157/PC/57) ؛
٣٢ - تقرير الاجتماع الاقليمي لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المتعلق بالمؤتمرات العالمى لحقوق الانسان - (A/CONF.157/LACRM/15 - A/CONF.157/PC/58)
٣٣ - تقرير الاجتماع الاقليمي لاسيا المتصل بالمؤتمرات العالمى لحقوق الانسان (A/CONF.157/ASRM/8 - A/CONF.157/PC/59) ؛
٣٤ - مذكورة من الامين العام بشأن اجتماع التشاور مع ممثلي هيئات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة المعنية (A/CONF.157/61/Add.18) ؛
٣٥ - مقترنات مقدمة من رؤساء الأفرقة العاملة والمقررین الخاصین/الممثليین/ الخبراء لتعديل الوثيقة (A/CONF.157/PC/82) في مجال الاجراءات الخامسة (A/CONF.157/PC/62/Add.14) ؛
٣٦ - تقرير اجتماع رؤساء وممثلي الهیئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/62/Add.15) ؛

مذكرة من الأمانة: مساهمة من مركز كارتر التابع لجامعة اياموري (اطلنطا ، جورجيا) (A/CONF.157/PC/71) *

مذكرة من الأمين العام (A/CONF.157/PC/82) *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/88) *

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف (A/CONF.157/PC/90) *

رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان (A/CONF.157/91) *

رسالة مؤرخة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٣ من سفير الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/94) *

رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/95) *

مساهمة مقدمة من الاتحاد الدولي لارض الإنسان (A/CONF.157/PC/96) *

٢٧ - وفي المناقشة العامة بموجب البند ٩ من جدول الأعمال ، أدلّت الدول الأعضاء التالية ببيانات: الاتحاد الروسي (الجلسة الثالثة) ، اذربيجان (الجلسة السادسة) ، استراليا (الجلسة الخامسة) ، اندونيسيا (الجلسة السادسة) ، ايران (جمهورية - الإسلامية) (الجلسة السادسة) ، ايرلندا (الجلسة الرابعة) ، باكستان (الجلسة السابعة) ، البرازيل (الجلسة الخامسة) ، بنغلاديش (الجلسة السادسة) ، بوروندي (الجلسة السابعة) ، بولندا (بالامانة عن نفسها وبالنيابة عن الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا) (الجلسة الخامسة) ، بيلاروز (الجلسة السادسة) ، تركيا (الجلسة السابعة) ، جامايكا (الجلسة السادسة) ، الجمهورية العربية الليبية (الجلسة السابعة) ، الجمهورية العربية السورية (الجلسة الخامسة) ، جمهورية كوريا (الجلسة السادسة) ، الدانمرك (بالنيابة عن الجماعة الاوروبية) (الجلسة الثالثة) ، رواندا (الجلسة السادسة) ، رومانيا (الجلسة السادسة) ، سلفادور (الجلسة السادسة) ، السنغال (الجلسة السادسة) ، السويد (الجلسة الثالثة) ، الصين (الجلسة الخامسة) ، العراق (الجلسة السادسة) ، غامبيا (الجلسة السابعة) ، غانا (الجلسة السابعة) ، غواتيمala (الجلسة السابعة) ، قبرص (الجلسة السادسة) ، كرواتيا (الجلسة السادسة) ، كندا (الجلسة السابعة) ، كوستاريكا (الجلسة الخامسة) ، كينيا (الجلسة السادسة) ، لاتفيا (الجلسة السابعة) ، المغرب (الجلسة السادسة) ، ملاوي (الجلسة السادسة) ، موناكو (الجلسة السابعة) ، ناميبيا (الجلسة السابعة) ، النمسا (الجلسة السادسة) ، نيبال (الجلسة الثالثة)

الخامسة) ، نيجيريا (الجلسة السابعة) ، نيوزيلندا (الجلسة الخامسة) ، الهند (الجلسة الرابعة) ، الولايات المتحدة الأمريكية (الجلسة الثالثة) ، اليابان (الجلسة السابعة) .

٢٨ - وأدى أيضاً بيان المراقب عن سويسرا (الجلسة السابعة) .

٢٩ - وأدى أيضاً بيانات المراقبون عن هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والهيئات ذات الصلة التالية: لجنة مناهضة التعذيب (الجلسة الرابعة) ، لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (الجلسة السادسة) ، لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (الجلسة الرابعة) ، لجنة حقوق الطفل (الجلسة الخامسة) ، المقرر الخاص للحق في اسكان مناسب (الجلسة السادسة) .

٣٠ - وأدى بيانات المراقبون عن هيئات الأمم المتحدة التالية: مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية - شعبة النهوض بالمرأة (الجلسة الثانية) ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (الجلسة الخامسة) ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (الجلسة الخامسة) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (الجلسة السادسة) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الجلسة السادسة) ، صندوق الأمم المتحدة للسكان (الجلسة الرابعة) .

٣١ - وأدى المراقبان عن الوكالات المتخصصة التالية ببيان: منظمة العمل الدولية (الجلسة الرابعة) ، منظمة الصحة العالمية (الجلسة الرابعة) .

٣٢ - وأدى المراقب عن منظمة الوحدة الأفريقية ببيان (الجلسة السادسة) .

٣٣ - وأدى أيضاً بيان المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الاحمر (الجلسة السادسة) .

٣٤ - وأدلت المنظمات غير الحكومية التالية ببيان: رابطة الحقوقين الأمريكية (الجلسة الثالثة) ، منظمة العفو الدولية (الجلسة السادسة) ، الندوة الثقافية الآسيوية المعنية بالتنمية (الجلسة الرابعة) ، جامعة براهما كوماريس الروحية العالمية (الجلسة الرابعة) ، منظمة "تشينج" (الجلسة الرابعة) ، الرابطة الطبيعية للكمنولث (الجلسة الثالثة) ، المجلس الأعلى لقبائل الكري (كويكب) (الجلسة الخامسة) ، الائتلاف الدولي للمؤثر (الجلسة الخامسة) ، الشبكة الدولية لحقوق الإنسان (الجلسة السادسة) ، المجلس الهندي لأمريكا الجنوبية (الجلسة السادسة) ، الحركة

الدولية لتقديم المساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع (الجلسة الخامسة) ، لجنة الحقوقين الدوليين (الجلسة السادسة) ، الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان (الجلسة السادسة) ، الرابطة الدولية لحقوق الإنسان (الجلسة الخامسة) ، المنظمة الدولية لتنمية الموارد المحلية (الجلسة الخامسة) ، مؤتمر "إنويت" القطبي (الجلسة السادسة) ، الاتحاد الدولي للموسيقيين اللاتينيين (الجلسة الرابعة) ، منظمة أكسفورد للتحرر من الجوع (الجلسة الرابعة) ، سبل إلى السلام (الجلسة السادسة) ، الرابطة النسائية الدولية للسلام والحرية (الجلسة الخامسة) ، الاتحاد العالمي للعمل (الجلسة الرابعة) ، جمعية الشباب المسيحية العالمية (الجلسة الثالثة) .

٢٥ - وأدى المراقبان عن الجمعية الدولية لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب (الجلسة الخامسة) وجمعية الحقوق والإنسانية ببيان (الجلسة السادسة) .

٢٦ - وفي الجلسة الثامنة ، المعقدة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في مسألة كيفية مباشرة النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

٢٧ - وأدى ممثلو الدول التالية ببيان: أوروجواي ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، البرازيل ، بولندا (بالنيابة عن مجموعة شرق أوروبا) ، الجمهورية العربية السورية ، الدانمرك ، سري لانكا ، السلفادور ، سلفادور ، السنغال ، السويد ، هيلي ، الصين ، فرنسا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، المغرب ، المكسيك ، النمسا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليمن .

٢٨ - وفي نفس الجلسة ، أدى الأمين العام للمؤتمر العالمي ببيان فيما يتعلق بورقة العمل الواردة في الوثيقة A/CONF.157/PC/82 .

٢٩ - وفي الجلسة التاسعة ، المعقدة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، اعتمدت اللجنة التحضيرية ، بدون تصويت ، مشروع مقرر اقتراحه الرئيس فيما يتعلق بكيفية مباشرة صياغة الوثيقة الختامية في اللجنة الجامعية .

٣٠ - وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الثاني ، المقرر ١/٤ .

٤١ - وفي الجلسة الحادية عشرة ، المعقدة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي قدمته لجنة الصياغة الجامعية والوارد في الوثائق A/CONF.157/PC/L.30/Add.1 إلى Add.5 .

٤٣ - وفي نفس الجلسة ، قررت اللجنة التحضيرية ، بدون تصويت ، استمرار التشاور بشأن الفقرة ١٨ من مشروع الوثيقة الختامية ، بفية استكمالها في فيينا .

٤٤ - وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الثاني ، المقرر ٤٤ .

٤٥ - وفي نفس الجلسة ، أدى ممثلو اندونيسيا ، وباكستان ، وبلجيكا ، والجمهورية العربية السورية ، وسنغافورة ، وكندا ، وكوبا ، وكينيا ، والمكسيك ، والهند ، والولايات المتحدة الأمريكية ببيان فيما يتعلق بفقرات مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

٤٦ - وذكر ممثل كندا أنه وفقاً للمقرر الذي اتخذه لجنة الصياغة الجامعية ، ينبغي النظر في الفقرات من ٦ إلى ١٢ من الجزء الخامس ، التي وردت في الوثيقة A/CONF.157/PC/L.32 ، والتي لم تنظرها لجنة الصياغة الجامعية لضيق الوقت ، في فيينا .

٤٧ - واقتراح ممثل سنغافورة أن تنظر اللجنة التحضيرية في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي قدمته لجنة الصياغة الجامعية فقرة بفقرة . واقتراح ممثل باكستان وكينيا اعتماد الفقرات بعد الرجوع إلى جهات الاختصاص ككل .

٤٨ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣-١٧ من مشروع الوثيقة الختامية ، ذكرت ممثلة الهند أن وفد بلدها ليس في وضع يسمح له بالانضمام إلى توافق الآراء والاعتراف بهذه الفقرة ؛ وأشارت في هذا الشأن إلى الاقتراح الذي قدمه وفد بلدها بشأن تعديل هذه الفقرة (A/CONF.157/PC/L.34) .

٤٩ - وفي نفس الجلسة ، قررت اللجنة التحضيرية ، بدون تصويت ، اعتماد فقرات مشروع الوثيقة الختامية الذي قدمته لجنة الصياغة الجامعية بعد الرجوع إلى جهات الاختصاص وإحالتها إلى المؤتمر العالمي .

٥٠ - وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الثاني ، المقرر ٥٤ .

عاشرًا - حالة مندوب التبرعات لتمكين ممثلي أقل البلدان
نموا من الاشتراك في العملية التحضيرية وفي
المؤتمر ذاته

٥١ - وفي الجلسة الثانية ، المعقدة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ١٠ من جدول الأعمال .

- ٥١ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية الوثيقة التالية:
تقرير الأمين العام بشأن حالة الصندوق الطوعي (A/CONF.157/PC/69).
- ٥٢ - حادي عشر - تقرير الأمين العام عن حالة إعداد المؤتمر العالمي
٥٣ - وفي الجلسة الثانية ، المعقودة في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في البند ١١ من جدول الأعمال .
- ٥٤ - وكان معروضا على اللجنة التحضيرية الوثيقة التالية:
تقرير الأمين العام (A/CONF.157/PC/70).
- ٥٤ - وفي نفس الجلسة ، وافقت اللجنة التحضيرية على أن يبقى جدول الأعمال مفتوحا .
- ٥٥ - وفي الجلسة ١١ ، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، أدى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ببيان لعرض تقريره .
- ٥٦ - وفي نفس الجلسة ، وافقت اللجنة التحضيرية على توصية أعضاء مكتبها وأقرت ، بدون تصويت ، تشكيل اللجنة العامة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والتوزيع الجغرافي لمناصبها .
- ٥٧ - وبعد اعتماد المقرر ، ذكر ممثل كينيا ، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ، أن المجموعة الأفريقية قررت ترشيح تونس لمنصب نائب رئيس المؤتمر .
- ٥٨ - وللاطلاع على نص المقرر بصيغته المعتمدة ، انظر المرفق الثاني ، المقرر ٣٤ .

ثاني عشر - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية

- ٥٩ - وفي الجلسة الحادية عشرة ، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، نظرت اللجنة التحضيرية في تقرير لجنة الصياغة (A/CONF.157/PC/L.35) وفي مشروع تقرير دورتها الرابعة . وأحاطت اللجنة التحضيرية علمًا بتقرير لجنة الصياغة . واعتمد مشروع التقرير .

المرفق الأول
جدول الأعمال

- ١ - افتتاح الدورة
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب واقرار النظام الداخلي
- ٣ - اقرار جدول الأعمال
- ٤ - تنظيم العمل
- ٥ - حالة اعداد المنشورات والدراسات والوثائق الخاصة بالمؤتمـر العالمي
- ٦ - تقرير عن الاجتماعات والأنشطة الأخرى
- ٧ - تقرير الأمين العام للمؤتمـر عن الانشطة الاعلامية المتصلة بالمؤتمـر العالمي وعن عملية التحضير له
- ٨ - الاجتماعات الاقليمية
- ٩ - النظر في النتيجة النهائية للمؤتمـر العالمي: مع أخذ الأعمال التحضيرية ونتائج الاجتماعات الاقليمية في الاعتبار
- ١٠ - حالة متدوّق التبرعات لتمكين ممثلي أقل البلدان نموا من الاشتراك في العملية التحضيرية وفي المؤتمـر ذاته
- ١١ - تقرير الأمين العام عن حالة الاعداد للمؤتمـر العالمي
- ١٢ - اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية .

المرفق الثاني
المقررات التي اعتمدتها اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي
لحقوق الإنسان في دورتها الرابعة

المقرر ١٤ - صياغة النتيجة النهائية للمؤتمر
ال العالمي لحقوق الإنسان

قررت اللجنة التحضيرية في جلستها التاسعة ، المعقدة في ٢٣ نيسان / ابريل ١٩٩٣ ، بدون تصويت ، صياغة النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بناء على الإعلان الذي اعتمدته الاجتماعات الإقليمية الثلاثة المعقدة في تونس وسان خوسيه وبانكوك وعلى وثائق رسمية أخرى للدورة الرابعة للجنة التحضيرية مع استخدام الوثيقة A/CONF.157/PC/82 كأداة عمل .

[انظر الفصل التاسع]

المقرر ٣٤ - تمديد الدورة الرابعة للجنة التحضيرية

قررت اللجنة التحضيرية في جلستها العاشرة ، المعقدة في ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٩٣ ، بالإشارة إلى قراري الجمعية العامة ١٦٦/٤٦ المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩١ و١٣٣/٤٧ المؤرخ في ١٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٣ ، توصية الجمعية العامة بـ بالإذن بـ تمديد دورتها الرابعة لمدة أسبوع واحد .

[انظر الفصل الرابع]

المقرر ٣٤ - تشكيل اللجنة العامة

قررت اللجنة التحضيرية في جلستها العادية عشرة ، المعقدة في ٧ أيار / مايو - ١٩٩٣ ، أن تتالف اللجنة العامة للمؤتمر من خمسة وثلاثين عضواً كما يلي: الرئيس ، وتسعة وعشرون نائباً للرئيس ، والمقرر العام ، ورئيسان للجتتين الرئيسيتين ، ورئيس لجنة الصياغة ، ورئيس لجنة وثائق التفويض ، وأن يكون توزيع المناصب الخمسة والثلاثين على النحو التالي:

٩ مناصب	افريقيا:
٨ مناصب	آسيا:
٤ مناصب	أوروبا الشرقية:
٧ مناصب	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧ مناصب	أوروبا الغربية ودول أخرى:

وقررت اللجنة أيضا ، لكي يتم هذا التوزيع بأقصى قدر ممكن من الإنصاف ، أن توصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بأن يعدل المؤتمر ، لدى قيامه باعتماد النظام الداخلي الوارد في الوثيقة A/CONF.157/PC/54 ، المادة ١١ من النظام الداخلي المؤقت بما يتفق مع ذلك .

[انظر الفصل الحادي عشر]

المقرر ٤/٤ - النظر في الفقرة ١٨ من مشروع الوثيقة الختامية

قررت اللجنة التحضيرية في جلستها الحادية عشرة ، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، بدون تصويت ، أن تستمر المشاورات بشأن الفقرة ١٨ من مشروع الوثيقة الختامية بغية استكمالها في فيينا ، مع أخذ العمل الذي اضطلعت به أثناء دورتها الرابعة في الاعتبار .

[انظر الفصل التاسع]

المقرر ٥/٤ - مشروع النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان

قررت اللجنة التحضيرية في جلستها الحادية عشرة ، المعقودة في ٧ أيار/مايو ١٩٩٣ ، بدون تصويت ، أن تعتمد الغرارات التالية من مشروع النتيجة النهائية للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان بعد الرجوع إلى جهات الاختصاص وإحالتها إلى المؤتمر العالمي .

[انظر الفصل التاسع]

الجزء الأول

الفقرة ١ من الديباجة

إذ يرى أن تعزيز وحماية حقوق الإنسان مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي ، وأن المؤتمر يتتيح فرصة فريدة لإجراء تحليل شامل لنظام حقوق الإنسان الدولي ولجهاز حماية حقوق الإنسان ، بغية زيادة مراعاة تلك الحقوق على وجه أكمل وبالتالي تعزيزها ، على نحو منصف ومتوازن ،

الفقرة ٢ من الديباجة

[وإذ يقر ويؤكد أن جميع حقوق الإنسان تت بشق عن تأصل كرامة وقدر الإنسان ، (فردياً وجماهرياً) ، وأن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية ، وينبغي وبالتالي أن يكون المستفيد الأساسي وأن يشارك بنشاط في إعمال هذه الحقوق والحرفيات ،]

الفقرة ٣ من الديباجة

١ - وإذ يعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؛

٢ - وإذ يعيد تأكيد الالتزام الوارد في المادة ٥٦ من ميثاق الأمم المتحدة بأن تقوم ، منفردة أو مشتركة ، بما يجب عليها من عمل ، مع التركيز ترتكزاً مناسباً على تنمية التعاون الدولي الفعال لتحقيق المقاصد المنصوص عليها في المادة ٥٥ ، بما في ذلك الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحرفيات الأساسية للنساء كافة ومراعاتها ؛

٣ - وإذ يؤكد مسؤوليات جميع الدول ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، في تنمية وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحرفيات الأساسية للنساء كافة ، بلا تمييز بسبب العرق ، أو الجنس ، أو اللغة ، أو الدين ،

الفقرة ٤ من الديباجة

وإذ يشير إلى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة ، وخاصة التصميم على إعادة تأكيد الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الإنسان وقدره ، وبما للرجال والنساء والآمن كبيرها وصغرها من حقوق متساوية ،

الفقرة ٥ من الديباجة

وإذ يشير كذلك إلى ما أعرب عنه في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة من تصميم
على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وتهيئة الاحوال التي يمكن في ظلها تحقيق
العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي ،
والمضي بالرقي الاجتماعي قدما ، ورفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح ، وممارسة
التسامح وحسن الجوار ، واستخدام الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادية
والاجتماعية للشعوب جميعها ،

الفقرة ٦ من الديباجة

وإذ يؤكد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، الذي يشكل المثل الأعلى المشترك
الذي يتبعه كافة الشعوب وكافة الأمم ، هو مصدر إلهام ، وقد اتخذته الأمم
المتحدة أساسا في إحراز تقدم في وضع المعايير على النحو الوارد في الميثاق الدولي
لحقوق الإنسان ، وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد
الدولي الخام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

الفقرة ٩ من الديباجة

وقد أخذ في اعتباره الإعلانات التي اعتمدتها المجتمعات الإقليمية الثلاثة
المعقودة في تونس وسان خوسيه وبانكوك ، والمساهمات المقدمة من الحكومات ، وإذ يضع
في اعتباره الاقتراحات المقدمة من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير
الحكومية ، فضلا عن الدراسات التي أعدها خبراء مستقلون أثناء العملية التحضيرية
المؤدية إلى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ،

الفقرة ١٠ من الديباجة

وإذ يرحب بالسنة الدولية للسكان الأصليين في العالم في عام ١٩٩٣ بوصفها
إعادة تأكيد للالتزام المجتمع الدولي بكفالة تتمتع هؤلاء السكان بجميع حقوق الإنسان
والحربيات الأساسية ، واحترام قيمة وتنوع ثقافاتهم وهوياتهم ،

الجزء الثاني

الفقرة ١

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يعيد تأكيد التزام جميع الدول بالوفاء
بالالتزاماتها الرسمية بحماية حقوق الإنسان والحربيات الأساسية وتعزيز احترامها للناس
كافحة على أساس [مبادئ ومقاصد الميثاق] [ميثاق] الأمم المتحدة ، والإعلان العالمي
لحقوق الإنسان ، والميثاق الدولي الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان وأحكام القانون
الدولي [العرفي].]

وفي هذا السياق ، فإن [التعاون الدولي في] حماية وتعزيز حقوق الإنسان [و خاصة] [من خلال] [التعاون الدولي في هذا الميدان] هو/هي أمر أساسى لتحقيق مقاصد الأمم المتحدة الأخرى تحقيقا كاملا وبناء نظام دولي [يقوم على التنمية ، والديمقراطية ، وسيادة القانون ، والحرية والعدالة] [وهو من الشواغل المشروعة للمجتمع الدولي] . ومن شأن الإعمال الكامل لهذه الحقوق ، [وخاصة احترام حق الشعب في تقرير المصير] أن يساهم في [صون السلام والأمن الدوليين] تنمية العلاقات الودية بين الأمم وفي حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني .

فقرات تدرج بين ١ و ٢

- [إن حق تقرير المصير/الحق في تقرير المصير [هو حق لجميع الشعب و]/[للشعب الواقع تحت السيطرة الأجنبية أو الاستعمارية والاحتلال الأجنبي] هو حق غير قابل للتصرف من حقوق الإنسان ينبغي ايلاؤه الاهتمام على سبيل الأولوية [العلينا] [يتطلب أقصى الاهتمام] ضمن منظومة الأمم المتحدة . ويشكل الحرمان من هذا الحق انتهاكا [جسيما]/[خطيرا] لحقوق الإنسان . والمجتمع الدولي مدعو لضمان إعمال هذا الحق على نحو فعال] .

- [يشدد المؤتمر العالمي على ضرورة اتخاذ تدابير دولية فعالة من أجل ضمان ورصد تنفيذ معايير حقوق الإنسان والحماية الفعالة والقانونية للناس الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي] .

- إن حقوق الإنسان والحرريات الأساسية هي حقوق يكتسبها جميع البشر بالولادة ، وتعتبر حمايتها وتعزيزها المسئولية الأولى الملقاة على عاتق الحكومات .

- إن الطابع العالمي لحقوق الإنسان أمر لا يرقى إليه شك . ومن واجب جميع الدول ، بصرف النظر عن نظمها السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ، حماية هذه الحقوق وتعزيزها .

- [ينبغي تعزيز احترام حقوق الإنسان كجزء لا يتجزأ من الجهد التشيّي تبذلها الأمم المتحدة لصون وتوطيد السلام والأمن ولتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقا للميثاق].

- [ينبغي تشجيع الجهد الذي تبذلها الأمم المتحدة في سبيل احترام جميع حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية وصون وتوطيد السلام والأمن ،

وذلك بغية تهيئة أوضاع الاستقرار والرفاهية الازمة لإقامة علاقات سلمية وودية فيما بين الأمم ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة .

بيان قبل الفقرة ٢

يعرب عن القلق إزاء جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان ، بما في ذلك مظاهر التمييز العنصري ، والعنصرية ، [ومعاداة [العرب] السامية] ، والفصل العنصري ، [والاستعمار ، والعدوان والاحتلال الأجنبي ، وإنشاء مستوطنات غير شرعية في الأراضي المحتلة ، خلاً مما نشأ مؤخراً من النازية الجديدة ، ورهاب الأجانب ، [و] " التطهير الإثني " ، [و] التعذيب ، وحالات الإعدام بإجراءات موجزة والاختفاء] .

الفقرة ٢

يجب اعتبار تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية هدفاً من أهداف الأمم المتحدة ذات الأولوية وفقاً لمقدارها و[مبادئها] [في إطار التعاون الدولي .]/[إن تعزيز وحماية [جميع] حقوق الإنسان [بجملتها] هو شاغل [مشروع] للمجتمع الدولي وهدف من أهداف منظومة الأمم المتحدة ذات الأولوية .] ولذلك يتبع على [مختلف] الأجهزة والوكالات المتخصصة [المتعلقة بحقوق الإنسان] موافقة زيادة تنسيق أنشطتها استناداً إلى التطبيق المتسبق والموضوعي [للصكوك] [للمعايير] [للقانون] [للقواعد] الدولية [الدولي] لحقوق الإنسان .

الفقرة ٣

جميع حقوق الإنسان عالمية وتشكل كلاً لا يتجزأ [ومترابطة] [ومتشابكة] ، ويجب معالجتها [التصدي لإعمالها] على نحو متكافئ من التركيز والإلحاح [على نحو متكمّل ومتوازن] من جانب المجتمع الدولي ككل ومن جانب الدول . وتنتطلب عالمية الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية أن تعرف كل دولة في جميع أنحاء العالم [بمعايير حقوق] [بحقوق] الإنسان المعترف بها دولياً [بحقوق الإنسان المعترف بها عالمياً] وأن تقوم بحمايتها واحترامها وتعزيزها . ويجب أن تساهم [أن تراعي] الخاصيات الإقليمية والوطنية في تقوية [في الجهود الرامية إلى تقوية] عالمية حقوق الإنسان . ويجب عدم الحرمان من ممارسة أي حق من حقوق الإنسان لعدم تحقيق التمتع الكامل بالحقوق الأخرى . وفي حين أنه يجب مراعاة أهمية الخاصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية ، فمن واجب الدول ، أياً كانت نظمها السياسية والاقتصادية والثقافية ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية . [ويجب في إدماج تنفيذ حقوق الإنسان في عملية متطرفة ، على مستوى التشريع والمؤسسات وتحقيق المواقف .]

الفقرة ٤

ينبغي أن تجري عمليتا تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي .

الفقرة ٥

إن الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحراء الأساسية ، أمور متراقبة ومتضادة . وتقوم الديمقراطية على إرادة الشعب المعبر عنها بحرية في تقرير نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومشاركته الكاملة في جميع جوانب حياته . وفي السياق الافت الذكر ، ينبغي أن يكون تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحراء الأساسية على المستوى الوطني والدولي أمرا عالميا [وأن يجري] دون فرض شروط] . وينبغي للمجتمع الدولي دعم تقوية وتعزيز الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحراء الأساسية في العالم أجمع .

الفقرة ٥ (شالها)

يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم أقل البلدان نموا الملزمة بعملية الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية ، والتي يقع كثير منها في أفريقيا ، كي تتجه في انتقالها إلى الديمقراطية والتنمية الاقتصادية .

الفقرة ٦ (١)

[إن الحق في التنمية هو من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . وينبغي أن يجري [الرصد] [البحث] على المستوى الدولي والإقليمي والوطني من أجل ضمان [إعماله] / [وكما جاء في إعلان الحق في التنمية ، الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمشاركة فيها والمستفيد منها بالدرجة الأولى] .

[إن العقبات الرئيسية أمام الحق في التنمية تكمن في المستوى الاقتصادي الكلي [الوطني و] الدولي ، [على النحو المتجلبي في الهوة المتسعة بين الشمال والجنوب ، والبلدان الفنية والفقيرة] . [والعناصر الأخرى التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار هي: مسألة الفساد والمساءلة ، فضلا عن الإدارة الجيدة وقدرة البلدان النامية على استيعاب التعاون الإنمائي] . [ولثن كان يجب تقوية التعاون الإنمائي الدولي ، فلا تزال التنمية والديمقراطية من المسؤوليات الوطنية في المقام الأول] .

وجميع حقوق الإنسان والحراء الأساسية غير قابلة للتجزئة و[متراقبة] [متشابكة] ، وينبغي إيلاء عناية [متكافئة] وعاجلة لتنفيذ وتعزيز وحماية الحقوق

المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . [إن انعدام التنمية لا يمكن فقط أن يبرر تقييد حقوق الإنسان المعترف بها دولياً لمواطني بلد ما] .

وي ينبغي للدول أن تتعاون فيما بينها لضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها . [وي ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز تعاوناً دولياً فعالاً لإعمال الحق في التنمية وإزالة العقبات التي تعترضها] .

الفقرة ٦ (مكرراً)

[ينبغي أن يتم إعمال الحق في التنمية في بيئة سلية ومتوازنة إيكولوجياً وفقاً لإعلان ريو لعام ١٩٩٣ . ويساهم إلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة في تدهور البيئة ويشكل انتهاكاً للحق الجماعي ، وحق الإنسان ، وحق الشعب .

إن حق الإنسان في بيئة آمنة وسلية يحتاج إلى تطوير وتدوين تدريجي .]

الفقرة ٦ (ثالثاً)

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، إذ يسلم بالتزام البلدان النامية بالديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان ، يؤكد على أهمية مساعدة البلدان التي تواجه في مجال الدين الخارجي عبئاً ثقيراً يؤثر تأثيراً سلبياً على تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية ، بما يلزم ذلك من مشاكل اجتماعية وأهلية . ولذا ، يطلب المؤتمر العالمي من المجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه من جهود لتخفييف عبء دين البلدان النامية لتتمكن من إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها إعملاً كاملاً .]

الفقرة ٧

هناك حاجة أساسية [للدول والمنظمات الدولية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية] إلى تهيئة ظروف مؤاتية للتمتع الكامل والفعلي بحقوق الإنسان على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . ويجب أن تسعى [جميع] الدول جاهدة في سبيل القضاء على جميع [أسباب] انتهاكات حقوق الإنسان [من خلال التعاون وبناء التوافق في الآراء لا من خلال المواجهة] [من خلال العمل والتعاون الوطني] وعلى العقبات التي تعترض إعمالها [آخذة في الاعتبار أنه ينبغي إيلاء [أولوية] [أهمية] [قيمة] للتدابير العلاجية] . [وي ينبغي للمجتمع الدولي [أن يقدم الدعم] [أن يشارك] في هذه المساعي] .

الفقرة ٧ مكرراً

إن وجود الفقر المدقع الواسع الانتشار يعرقل التمتع الكامل والفعلي بحق سوق الإنسان ، ويجب أن يظل التخفيف الفوري من وطأته والقضاء عليه في نهاية المطاف أولوية عالية للمجتمع الدولي .

الفقرة ٨

إن احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية بلا تمييز بسبب العرق ، أو الجنس ، أو اللغة [أو اللون ، أو الرأي السياسي أو غير السياسي ، أو المنشأ الوطني أو الاجتماعي ، أو الملكية ، أو الحسب ، أو غير ذلك من المراكز] أو الدين هو قاعدة أساسية من قواعد قانون حقوق الإنسان الدولي . وإن القضاء السريع والشامل على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ورُهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ، هو من مهام المجتمع الدولي ذات الأولوية . وينبغي للحكومات اتخاذ تدابير فعالة لمنعها ومكافحتها . وينبغي حثّ المجموعات والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأفراد على تكثيف جهودهم في التعاون وفي تنسيق أنشطتهم لمناهضة هذه الشرور .

الفقرة ٨ (ثالثاً)

يرحب المؤتمر العالمي بالتقدم المحرز في إزالة الفصل العنصري ويطلب إلى المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة المساعدة في هذه العملية .

يشجب المؤتمر العالمي أيضاً استمرار أعمال العنف الهدافة إلى تقويض السعي من أجل إزالة الفصل العنصري بطريقة سلمية .

الفقرة ٨ (ثالثاً)

إن أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره [تمييزاً له عن الكفاح المشروع للشعب الواقع تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي والنظم العنصرية] فضلاً عن وجود رابطة في بعض البلدان بالاتجار بالمخدرات ، هي أنشطة تستهدف تقويض حقوق الإنسان والحربيات الأساسية والديمقراطية ، وتهدد السلامة القليمية للدول وأمنها ، وتزعزع استقرار الحكومات المؤسسة بصورة مشروعة . وينبغي للمجتمع الدولي اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة التعاون لمنع ومكافحة الإرهاب . [تمييزاً له عن الكفاح المشروع للشعب الواقع تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الاجنبي والنظم العنصرية] .

الفقرة ٩

إن حقوق الإنسان للمرأة وللطفلة تشكل جزءاً متكاماً غير قابل للتصرف ولا يتجزأ عن حقوق الإنسان العالمية . وإن مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتكافئة في الحياة

السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ، واستئصال جميع أشكال التمييز على أساس الجنس ، هما من أهداف المجتمع الدولي ذات الأولوية .

إن العنف القائم على الجنس وجميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي ، بما في ذلك الناشرة عن التعصب الشعافي والإتجار الدولي ، منافية لكرامة الكائن البشري وقدره ، ويجب القضاء عليها . ويمكن تحقيق ذلك عن طريق التدابير القانونية ومن خلال العمل الوطني والتعاون الدولي في ميادين مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتعليم ، والأمومة الآمنة والرعاية الصحية ، والمساندة الاجتماعية .

ويتبغي أن تشكل حقوق الإنسان للمرأة جزءا لا يتجزأ من أنشطة حقوق الإنسان التي تنطلي بها الأمم المتحدة ، بما في ذلك تعزيز جميع حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة .

إن المؤتمر العالمي يحث الحكومات والمؤسسات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على تكثيف جهودها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة والطفلة .

الفقرة ١٠

إن المؤتمر العالمي يؤكد من جديد التزام الدول بأن تضمن للأشخاص المنتسبين إلى أقليات إمكانية ممارستهم [لما لهم من] حقوق الإنسان والحريات الأساسية ممارسة كاملة وفعالية دون أي تمييز وعلى قدم المساواة أمام القانون وفقا لإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية ولغوية .

وللأشخاص المنتسبين إلى أقليات الحق في التمتع بثقافتهم الخاصة ، واعتناق دينهم الخاص وممارسة شعائره ، واستعمال لغتهم الخاصة في السر والعلنية ، بحرية ودون تدخل أو أي شكل من أشكال التمييز .

[[يتبغي أن] يساهم تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها .]

الفقرة ١١

يسلم المؤتمر بالكرامة الأصلية للسكان الأصليين وبمساهمتهم الفريدة في تنمية المجتمع وتعدينته ، ويؤكد من جديد ، بقوة ، التزام المجتمع الدولي برفاههم

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتمتعهم بثمار التنمية المستدامة . وينبغي للدول أن تكفل مشاركة السكان الأصليين مشاركة كاملة وحرة في جميع جوانب المجتمع ، وخاصة في المسائل التي تهمهم . وينبغي للدول ، وفقاً للقانون الدولي ، اتخاذ خطوات إيجابية متضادة للفالة احترام جميع حقوق الإنسان والحربيات الأساسية للسكان الأصليين ، على أساس المساواة وعدم التمييز ، والتسليم بقيمة وتنوع هويتهم المتميزة ، وثقافتهم وتنظيمهم الاجتماعي [دون المساس بوحدة الدولة] ينبع أن يساهم تعزيز وحماية حقوق السكان الأصليين في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها .

الفقرة ١٢

إن المؤتمر العالمي ، إذ يرحب بتصديق عدد كبير من الدول على اتفاقية حقوق الطفل في وقت مبكر ، وإذ يلاحظ الاعتراف بحقوق الطفل في الإعلان وخطبة العمل المعتمدين في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، يبحث على التصديق العالمي على الاتفاقية بحلول عام ١٩٩٥ وتتفيدتها الفعلي من جانب الدول الأطراف من خلال اعتماد كافة التدابير التشريعية والإدارية وغيرها من التدابير الازمة ، وتخفيص أقصى حد من الموارد المتاحة لذلك . وفي جميع التدابير المتعلقة بالطفل ، ينبع أن يكون الاعتباران الرئيسيان هما عدم التمييز ومصلحة الطفل الفضلى ، كما ينبع إيلاء الاعتبار الواجب لآراء الطفل . وينبغي تقوية الآليات والبرامج الوطنية والدولية للدفاع عن الطفل وحمايته ، وخاصة الطفولة ، والأطفال المنبوذين ، وأولاد الشوارع ، والأطفال الذين يتعرضون لاستغلال اقتصادي وجنسى ، [من خلال أمور منها المواد الإباحية عن الأطفال ، أو بقاء الأطفال أو بيع الأعضاء] ، والأطفال المحتجزون ، والأطفال في النزاع مرض الإيدز ، والأطفال اللاجئون والمشردون ، والأطفال المحتجزون ، والأطفال في النزاع المسلح ، فضلاً عن الأطفال من ضحايا المجاعة والجفاف وحالات الطوارئ الأخرى . وينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لدعم تنفيذ الاتفاقية ، كما ينبع أن تكون حقوق الطفل من أولويات العمل في مجال حقوق الإنسان على نطاق منظومة الأمم المتحدة .

إن المؤتمر العالمي يؤكد أيضاً أنه ينبع للطفل ، من أجل نماء شخصيته نماء كاملاً متناسقاً ، أن يتربى في بيئة عائلية تستحق تبعاً لذلك حماية أوسع .

الفقرة ١٢ (مكرراً)

يتعين توجيه اهتمام خاص إلى ضمان عدم التمييز ضد الأشخاص المعوقين ، وتمتعهم بجميع حقوق الإنسان والحربيات الأساسية على نحو متكافئ ، بما في ذلك مشاركتهم النشطة في جميع جوانب المجتمع .

فقرة تضاف بين ۱۲ و ۱۳

- [ان المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان [يعيد تأكيد حق الإنسان في التماس ملجاً في بلدان أخرى والتمتع به خالماً من الاضطهاد على نحو ما ورد في المادة 14 من الإعلان العالمي و] يشدد على أهمية اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ، وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ ، ومبادئ القانون الإنساني .

ويسلم بأن هناك عوامل متعددة ومعقدة تتعوق على نحو خطير التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وتفضي إلى عمليات نزوح سكانية في بعض الحالات .

ويروح من التضامن والتعاون ، يوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان باعتماد نهج شامل بالتنسيق والتعاون مع البلدان المعنية [وبناء على طلبها] ويشدد على مسؤولية الدول ولا سيما حيث تتصل ببلدان المنشأ [والمسؤولية تجاه مواطنيها] ، بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية . [وفي هذا السياق ، يشير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مع التقدير إلى خطة العمل الشاملة التي اعتمدتها المؤتمر الدولي المعنى بلاجئي الهند الصينية الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٨٩ ويدعو إلى تنفيذه السريع] . وكجزء من النهج الشامل ، يبحث المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المختصة على توفير المساعدة والحماية الملائتين لللاجئين والمشردين] وعلى ضمان رفاهيتهم [ريشما تتم إعادة توطينهم أو إعادتهم إلى وطنهم] .

ومع مراعاة الاوضاع المحلية والاقليمية ، ينبغي زيادة تركيز هذا النهج ، ولا سيما على استكشاف استراتيجيات الحماية والمساعدة التي تهدف إلى الوقاية من الاوضاع التي تؤدي إلى حدوث تدفق موجات من اللاجئين وإلى معالجة أسبابها الجذرية وأشارها ، وعلى تعزيز آليات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ ، وعلى إيجاد حلول دائمة تشمل ، مع التشديد على حق الشخص في العودة إلى بلده ، [الادماج في بلد اللجوء ، وإعادة التوطين في بلدان ثالثة ومن خلال الحل المفضل المتمثل في العودة الطوعية إلى الوطن]/[إعادة التوطين في بلدان ثالثة أو إعادة الدمج في البلد الأصلي من خلال العودة إلى الوطن] .

وعلى ضوء النهج الشامل ، يعهد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان أيضاً تأكيد الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية لضحايا جميع الكوارث الطبيعية أو التي يتسبب بها الإنسان [ضمن إطار ميثاق الأمم المتحدة] .

الفقرة ١٢

يجب إيلاء أهمية كبيرة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للأشخاص المحتاجين إلى الجماعات المستضعفة ، بما في ذلك العمال المهاجرون ، والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدهم ، وتعزيز المكوك القائمة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وتنفيذها على نحو أكثر فعالية . ويقع على عاتق الدول التزام باستحداث تدابير كافية والمحافظة عليها على المستوى الوطني [ولا سيما] [في ميادين ليس أقلها] ميادين التعليم والصحافة والمساعدة الاجتماعية من أجل تعزيز وحماية حقوق الأشخاص في القطاعات الضعيفة من سكانها وضمان مشاركة أولئك الأشخاص المحتاجين بإيجاد حلول لمشاكلهم .

الفقرة ١٣ (مكرراً)

إن المؤتمر العالمي يؤكد أن الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي يشكلان انتهاكاً لكرامة الإنسان وأنه يلزم اتخاذ خطوات عاجلة للتوصل إلى معرفة أفضل بالفقر المدقع وأسبابه ، بما في ذلك الأساليب المتصلة بمشكلة التنمية ، من أجل تعزيز حقوق الإنسان لأشد الناس فقراً ، ووضع حد لل الفقر المدقع والاستبعاد الاجتماعي ، ولتعزيز التمتع بإنجازات التقدم الاجتماعي . ومن الجوهرى أن تعزز الدول مشاركة الناس الأشد فقراً في عملية صنع القرارات في المجتمعات التي يعيشون فيها ، وتعزيز حقوق الإنسان والجهود الرامية إلى مكافحة الفقر المدقع .

الفقرة ١٤

[إن المؤتمر العالمي يرحب بالتقدم المحرز في عملية تدوين مصكوك حقوق الإنسان التي تمثل عملية دينامية ومتطرفة ، ويبحث على التصديق العالمي على معاهدات حقوق الإنسان . ولذلك فإن المؤتمر العالمي يشجع بقوة جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى مصكوك حقوق الإنسان الدولية المعتمدة في إطار الأمم المتحدة على القيام بذلك .

ووفقاً لقانون المعاهدات الدولية ، يجب أن تكون آلية تحفظات وإعلانات بشأن المعاهدات الدولية متفقة مع هدف المعاهدة المعنية والغاية منها] .

الفقرة ١٥

ينبغي لكل دولة أن توفر إطاراً فعالاً لسبل الانتصار من أجل معالجة التظلمات أو الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان . وتمثل إقامة العدل ، بما في ذلك وجود وكالات لإنفاذ القوانين والملاحقة القضائية وبصفة خاصة وجود قضاء مستقل ومهمة قانونية مستقلة بما يتمشى تماماً مع المعايير الواجبة التطبيق والواردة في مصكوك حقوق الإنسان الدولية ، أمراً أساسياً بالنسبة للإعمال الشامل وغير التمييزي لحقوق الإنسان ، وشرط لا غنى عنه لعملية الديمقراطية والتنمية المستدامة . وفي هذا السياق ،

ينبغي توفير التمويل المناسب للمؤسسات المعنية بإقامة العدل ، وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر مستوى متزايدا من المساعدة التقنية والمالية على السواء . ويجب على الأمم المتحدة استخدام البرامج الخاصة للخدمات الاستشارية على سبيل الأولوية من أجل تحقيق إقامة العدل بشكل قوي ومستقل .

الفقرة ١٦

[إن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يساهم في تحقيق الحرية السياسية]/[لا يمكن إعمال الحقوق السياسية والحربيات الأساسية إعمالاً كاملاً خارج نطاق الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .] [يجب تضييق الفجوة المتعددة بين الشمال والجنوب ، والأغنياء والفقرا ، ويجب استئصال شأفة الفقر لضمان التمتع بحقوق الإنسان .] ولتنمية الشعور بهذه الحقوق ، ينبغي دراسة نهوض إضافية من قبل اعتماد نظام من المؤشرات لقياس التقدم المحرز في إعمال الحقوق الواردة في المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ويجب بذل جهود متنافرة لضمان الاعتراف بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي .

الفقرة ١٧

[١ - إن المسؤولية عن تنفيذ وتعزيز حقوق الإنسان تقع بالدرجة الأولى على عاتق الدول . وبالتالي ينبغي للدول أن توافق على تعزيز سبل الانتصاف الوطنية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان من أجل تحسين فعاليتها . وعلى المستوى الدولي ، ينبغي تدعيم لجنة حقوق الإنسان وأجهزتها الفرعية والهيئات المنشاة بموجب المعاهدات فضلاً عن الوكالات المتخصصة وتشجيعها في عملها . ومن أجل تعزيز فعاليتها ، ينبغي موافقة بذل الجهود لترشيد وتنسيق أنشطتها ولتجنب الإزدواج في العمل وتعدد الآليات الموازية .]

[٢ - وبالنظر إلى [ضرورة أن تكون الأمم المتحدة موضوعية ونزيفة وغير مسيئة وغير انتقامية/موضوعية الأمم المتحدة ونزاهتها وعدم انتقاميتها] [في ميدان حقوق الإنسان ، ينبغي توسيع نطاق [أنشطة/إجراءات] الرصد الذي تقوم به الأمم المتحدة ليشمل جميع دول العالم] .

[٣ - [ينبغي توفير حماية قانونية فعالة للناس الواقعين تحت الاحتلال الأجنبي ولا سيما في الأراضي المحتلة والممتلكات عليها والمعترف بها من قبل الأمم المتحدة]] .

الفقرة ١٧ (مكرراً)

إن المؤتمر العالمي يعرب عن هلهعه إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ولا سيما في شكل الإبادة الجماعية ، و"التطهير العرقي" واغتصاب النساء على نحو منتظم في حالات الحرب ، مما يؤدي إلى نزوح جماعي للاجئين والمشردين . وإذا يديرين المؤتمر العالمي بقوة هذه الممارسات المقيدة ، فإنه يكرر المطالبة بمعاقبة مرتكبي هذه الجرائم ووقف هذه الممارسات فوراً .

فقرة ١٨ (مكرراً) جديدة

[يؤكد على مبدأ ميثاق الأمم المتحدة المتعلق باحترام السيادة الوطنية والسلامة الأقليمية فضلاً عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، [ويؤكد على عدم استعمال حقوق الإنسان كأداة للضغط السياسي] .]

الفقرة ١٩

إن المؤتمر العالمي يعرب عن شديد القلق إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم مع تجاهل المعايير الواردة في المقوّك الدولي لحقوق الإنسان [والقانون الإنساني الدولي] وإزاء نعم أو انعدام العلاجات الفعالة للضحايا في كثير من الأحيان .

الفقرة ١٩ (الف)

[إن المؤتمر العالمي يعرب عن الاشمئزاز لأن [التعذيب وغيره من ضروب المعاملة والعقوبة القاسية واللإنسانية والمهينة ، وحالات الإعدام بدون محاكمة ، والاختفاء والاحتجاز التعسفي] لا تزال تحظى بالتسامح وتُمارس في جميع أنحاء العالم بالرغم من وضوح حظر القانون الدولي لها .]

الفقرة ١٩ (باء)

[إن المؤتمر العالمي يشجب [العنصرية ، والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والاحتلال الأجنبي والسيطرة الأجنبية ، ورهاب الأجانب ، والبيئة الاقتصادية الدولية غير المؤاتية ، والغقر ، والتعصب الديني والعنف المتملّ به ، والبيئة الطبيعية غير الآمنة وغير السليمة] التي تؤثر في حقوق الإنسان .]

الفقرة ١٩ (جيم)

[إن المؤتمر العالمي يؤكد الحاجة [إلى] [مواصلة] [زيادة] العالمية والموضوعية والتراوحة وعدم الانتقائية [نهج عالمي موضوعي ونزيه وغير انتقائي إزاء] [في] [تنفيذ] حقوق الإنسان .]

الفقرة ١٩ (مكررا)

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ، إذ يعيد تأكيد حق الأفراد والشعوب في مستوى معيشة كافية للصحة والرفاهية ، بما في ذلك الغذاء والرعاية الطبية ، يطلب إلى الدول وضع حد لأي [تدابير لا يمكن تبريرها] [حصار اقتصادي أو تدابير إغامية عدا تلك المنفذة وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة] تخلق حواجز أمام علاقات التجارة الحرة الدولية بين الدول وتعرقل الإعمال الكامل لحقوق غير القابلة للتصرف الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية لحقوق الإنسان .]

الفقرة ٢٠

إن المؤتمر العالمي يؤكد من جديد أن الواجب يحتم على الدول ، كما هو منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي الصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان ، أن تضمن أن يستهدف التعليم تقوية احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية . ويؤكد المؤتمر العالمي أهمية إدراج موضوع حقوق الإنسان في برامج التعليم ويطلب إلى الدول القيام بذلك . وينبغي للتعليم أن يعزز التفاهم والتسامح والسلام والعلاقات الودية بين الأمم وكافة الفئات العنصرية أو الدينية وأن يشجع على تنمية أنشطة الأمم المتحدة في نشان هذه الأهداف . ولذلك يؤدي التعليم في مجال حقوق الإنسان ونشر المعلومات المناسبة ، النظرية منها والعملية ، دورا هاما في تعزيز� واحترام حقوق الإنسان فيما يتعلق بجميع الأفراد بلا تمييز من أي نوع كان على أساس العرق ، أو الجنس ، أو اللغة أو الدين ، وينبغي إدراج ذلك في السياسات التعليمية على كل من المستويين الوطني والدولي . ويلاحظ المؤتمر العالمي أن قيود الموارد وأوجه القصور المؤسسية يمكن أن تعرقل بلوغ هذه الأهداف فورا .

الفقرة ٢١

ينبغي بذلك جهود متزايدة لمساعدة البلدان ، بناء على طلبها ، في تهيئة الظروف التي يمكن فيها ظلها لكل فرد أن يتمتع بحقوق الإنسان والحربيات الأساسية العالمية . وينبغي حث الحكومات ، ومنظمة الأمم المتحدة ، فضلا عن المنظمات الأخرى المتعددة الأطراف ، على إجراء زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للبرامج الهدافلة إلى إقامة وتقوية التشريعات الوطنية ، والمؤسسات الوطنية ، والهيئات الأساسية المتعلقة بها التي تدعم سيادة القانون والديمقراطية ، والمساعدة الانتخابية ، والتوعية بحقوق الإنسان من خلال التدريب ، والتعليم والتحقيق ، والمشاركة الشعبية والمجتمع المدني .

وينبغي تقوية برامج الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في إطار مركز حقوق الإنسان كما ينبغي زيادة كفاءتها وشفافيتها كي تصبح وبالتالي مساهمة رئيسية في

تحسين احترام حقوق الإنسان . ويُطلب من الدول زيادة مساهماتها في هذه البرامج ، من خلال تشجيع تخصيص اعتماد أكبر من الميزانية العادلة للأمم المتحدة ، وكذلك من خلال التبرعات .

الفقرة ٢٣

إن تنفيذ أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان [تنفيذًا كاملاً وفعلاً] يجب أن يعكس [[الأولوية][الأهمية]] المعطاة لحقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة ومتطلبات أنشطة حقوق الإنسان التي تتطلع بها الأمم المتحدة ، والجازة من جانب الدول الأعضاء [بالإضافة إلى المهام المتداولة في هذه الوثيقة] . ولهذه الغاية ، يتبعها تزويد أنشطة حقوق الإنسان التي تتطلع بها الأمم المتحدة بموارد متزايدة [من الميزانية العادلة] [حسب الاقتضاء] [ومن الأموال الخارجية عن الميزانية] [حسب الاقتضاء] .

الفقرة ٢٤

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يعيد تأكيد الدور الهام والبناء الذي تؤديه المؤسسات الوطنية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان ، وخاصة بصفتها الاستشارية إزاء السلطات المختصة ، ودورها في علاج انتهاكات حقوق الإنسان ، ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان ، والتعليم في مجال حقوق الإنسان .

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يشجع إنشاء أو تقوية مؤسسات وطنية مستقلة ومتعددة] [وفقاً للظروف والقوانين الوطنية] .

الفقرة ٢٥

تؤدي الترتيبات الإقليمية دوراً أساسياً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان . وينبغي أن تدعم المعايير العالمية لحقوق الإنسان ، على النحو الوارد في الميثاق الدولي لحقوق الإنسان وحمايتها . ويفيد المؤتمر العالمي الجهود الجارية لتنمية هذه الترتيبات وزيادة فعاليتها ، بينما يؤكد في الوقت ذاته أهمية التعاون مع أنشطة حقوق الإنسان التي تتطلع بها الأمم المتحدة .

إن المؤتمر العالمي يكرر الإعراب عن ضرورة النظر في إمكانية اتخاذ ترتيبات إقليمية دون إقليمية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان حيثما لا توجد بالفعل .

الفقرة ٢٦

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يشجع على جهود المنظمات غير الحكومية في أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . وقد

اعترف بمساهمتها في عمليات وضع المعايير وتنفيذ حقوق الإنسان والحربيات الأساسية ، ونشر المعلومات والقيام بالتعليم والتدريب والبحث ، ومن المهم بالتالي تنمية التعاون والحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أساس الاحترام والتفاهم المتبادل . ويتبين منع الأفراد والمجموعات الناشطين بهذه الطريقة في الدفاع عن حقوق الإنسان ومناهضة انتهاكات حقوق الإنسان ، الاستقلال والحرية والحماية وفقا للقوانين الوطنية . ويتبين أن تناح لمنظمات غير الحكومية إمكانية الحصول على التمويل والمعلومات ، ونشر المعلومات بحرية عن حقوق الإنسان وفقا للمعايير المقبولة للخصوصيات .

الفقرة ٣٥

[إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يثنى على دور المنظمات غير الحكومية [الهام] في تعزيز حقوق الإنسان وفي الأنشطة الإنسانية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي . إن المؤتمر [يقدر] [مساهماتها] في سبيل زيادةوعي الجمهور بقضايا حقوق الإنسان ، من خلال الأنشطة التعليمية والتدريب ، فضلا عن اهتمامها بالامتثال للصكوك الدولية الحالية لحقوق الإنسان ، وفقا للتشرعيات الوطنية .]

الفقرة ٣٥

[يسلم بأهمية التعاون والحوار بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية على أساس القيم المشتركة والاحترام والتفاهم المتبادل في تعزيز حقوق الإنسان ، ويشجع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المساعدة على نحو ايجابي في هذه العملية وفقا لقرار المجلس ١٣٩٦ (د-٤٤) .]

الفقرة ٣٦

إن المؤتمر العالمي ، إذ يؤكد أهمية وجود معلومات موضوعية ومسؤولية ونزاهة عن قضايا حقوق الإنسان والقضايا الإنسانية ، يشجع على زيادة مشاركة وسائل الإعلام ، التي ينبغي ضمان الحرية والحماية لها في إطار القانون الوطني .

الحاشية

(١) إن اعتماد نص الفقرة ١ بشرط الرجوع إلى جهة الاختصاص قد تم على أساس أنه سيكون للموفود لدى فتح باب المفاوضات الموضوعية في فيينا الحق المشروع في العودة إلى الفقرة ١ الأصلية الواردة في الوثيقة الحق A/CONF.157/PC/82.

الجزء الثالث

أولاً - [الأعمال على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان]

[١] - إن المؤتمر العالمي يوصي بزيادة تنسيق تركيز وعدم ازدواج الأعمال دعماً لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية في إطار منظومة الأمم المتحدة ، ويوصي الأمين العام بأن يقوم الموظفون الرفيعو المستوى من هيئات الأمم المتحدة المختصة والوكالات المتخصصة في مجتمعهم السنوي أيضاً بتقييم أثر استراتيجياتهم وسياساتهم على التمتع بجميع حقوق الإنسان [وتنسيق برامجهم وتدابيرهم] من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان .

١ - وعلاوة على ذلك ، يدعو المؤتمر العالمي المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية والإنسانية الدولية والإقليمية البارزة إلى القيام أيضاً بتقييم أثر سياساتها وبرامجها على التمتع بحقوق الإنسان .

٢ - إن المؤتمر العالمي يسلم ، في إطار برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ، بأن موافلة إتاحة التحليلات المستقلة والتقارير الموضوعية فضلاً عن رصد حالة حقوق الإنسان [ينبغي توسيع نطاقها لتشمل جميع بلدان العالم] في جميع بلدان العالم ، يتبعها المحافظة عليها [وتقويتها] . [إن المؤتمر يوصي الأمين العام بإعداد تقرير سنوي شامل عن حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم ، بالاستناد إلى هذه التحليلات والتقارير من جانب آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة] .

[٣ (مكرراً)] - يتبين حث الأمين العام ومجلس الأمن على ضمان الوزع الفعلي لجهاز حقوق الإنسان المنشأ على نطاق منظومة الأمم المتحدة ، عند الاقتضاء ، دعماً لمداولات مجلس الأمن وعمليات صنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم الصادر تكليف بشأنها عن مجلس الأمن (كما يرد وصف هذه العبارات في خطة الأمين العام للسلام) .

٤ - إن المؤتمر العالمي يوصي بقوة ببذل جهود متضامنة لتشجيع وتنمية التصديق على المعاهدات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان المعتمدة في إطار منظومة الأمم المتحدة والانضمام إليها أو الخلافة فيها بهدف تحقيق القبول العالمي لها . وينبغي للأمين العام أن ينظر ، بالتشاور مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ، في إقامة حوار مع الدول التي لم تنضم إلى معاهدات حقوق الإنسان هذه ، بغية تحديد العقبات ، والتماس سبل لتذليلها . [ويمكن أن تكون سنة ٢٠٠٠ موعداً مستهدفاً لتحقيق القبول العالمي كما يتبين استحداث استراتيجية لبلوغ هذا الهدف] .

[٤ (مكرراً)] - إن المؤتمر العالمي يعرب عن قلقه لأن العدد الكبير من التحفظات على مكوّن حقوق الإنسان الدولي ربما يؤدي إلى تدهور معايير حقوق الإنسان

المعترف بها . وينبغي حث الدول الأطراف على استعراض التحفظات المبدأة على مكروك حقوق الإنسان الدولية ، بغية سحب التحفظات التي يمكن اعتبارها منافية لقانون المعاهدات الدولية . ويُرجى من الأمين العام النظر في السبيل والوسائل الكفيلة بالقيام ، على أساس داشر ، ومعأخذ كل اتفاقية محددة على حدة ، باستعراض التحفظات المبدأة على مكروك حقوق الإنسان الدولية الرئيسية ، بغية استرقاء انتباه الدول إلى التحفظات التي يمكن اعتبارها مخالفة لموضوع وغرض المعاهدات ذات الصلة ، أو التي تتنافي بطريقة أخرى مع قانون المعاهدات الدولية .

٥ - إن المؤتمر العالمي ، إذ يسلم بالحاجة إلى استمرار الالتزام بالثوابية العالمية للمعايير الدولية الراهنة وإلى تجنب تكاثر مكروك حقوق الإنسان ، يؤكد من جديد المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع المكروك الدولية الجديدة والسوارة في قرار الجمعية العامة ١٢٠/٤١ ويطلب إلى هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، لدى النظر في وضع معايير دولية جديدة ، إلىأخذ هذه المبادئ التوجيهية في اعتبارها ، وإلى التشاور مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان حول ضرورة صياغة معايير جديدة وإلى أن تطلب من الأمانة إجراء مراجعات فنية لل Mukrook الجديدة المقترحة .

٦ - إن المؤتمر العالمي يحث جميع أجهزة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان إلى التعاون بغية ترشيد أنشطتها وتنظيمها وتقييمها وتفادي الأذدواج .

[٧ - إن المؤتمر العالمي يوصي بتعيين موظفين لحقوق الإنسان عند الاقتضاء في المكاتب الإقليمية للمنظمة وغيرها من المكاتب في نهاية المطاف وذلك لهدف رئيسي هو نشر المعلومات وإتاحة التدريب وغيره من أنواع المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان ، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية .] وينبغي تنظيم التدريب على حقوق الإنسان للموظفين المدنيين الدوليين الذين يعينون للاضطلاع بالأعمال المتعلقة بحقوق الإنسان .

[٩/٨ - إن المؤتمر العالمي يوصي بأن تقوم الجمعية العامة بتقييم نظام حقوق الإنسان في الأمم المتحدة ، بما في ذلك مركز حقوق الإنسان بوجه خاص ، بغية تقوية قدرته وقدرة المجتمع الدولي على حماية حقوق الإنسان وتعزيزها والدفاع عنها ، وتوفير استجابة فعالة وفي الوقت المناسب للمشاكل الناشئة في هذا الميدان ، وتذليل العقبات التي تعرّض سبيل المراقبة الكاملة لحقوق الإنسان .]

الموارد

إن المؤتمر العالمي ، إذ يقلقه تزايد التفاوت بين الولايات [برنامج حقوق الإنسان] [مركز حقوق الإنسان] والموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد المتاحة للنهوض بها ، يرجو من الأمين العام والجمعية العامة إجراء زيادة كبيرة في موارد برنامج حقوق الإنسان من الميزانية العادية للأمم المتحدة .

إن المؤتمر العالمي يرجو من الأمين العام والجمعية العامة تقديم موارد بشرية ومالية وغيرها من الموارد الكافية إلى مركز حقوق الإنسان لتمكينه من القيام بنشاطاته الراهنة بفعالية وكفاءة وبسرعة في مجالات التنفيذ ، [وضع المعايير ، والبحث ، والخدمات الاستشارية والمعلومات ، فضلا عن أي أنشطة جديدة يوصي بها المؤتمر العالمي .

إن المؤتمر العالمي ، إذ يلاحظ الحاجة إلى ضمان إتاحة الموارد البشرية والمالية للاضطلاع بنشاط حقوق الإنسان ، الصادر تكليف بشأنها عن الهيئات الحكومية الدولية ، يحث الأمين العام ، وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة ، والدول الأعضاء على اعتماد نهج متsonق في اللجان الرئيسية للجمعية العامة ، وخاصة في المجلتين الثالثة والخامسة ، يهدف إلى كفالة تحصيم موارد إلى الأمانة تتناسب مع ولاياتها المتزايدة . إن المؤتمر يدعو الأمين العام إلى النظر فيما إذا كان إدخال تعديلات على الإجراءات في دورة الميزانية البرنامجية أمراً ضرورياً أو مفيداً لضمان تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان الصادر تكليف بشأنها عن الدول الأعضاء تنفيذاً فعالاً وفي الوقت المناسب .

وفي الإطار الشامل للميزانية العادية للأمم المتحدة ، ينبغي وضع نسبة متزايدة مباشرة تحت تصرف مركز حقوق الإنسان بغية تغطية تكاليفه وتكاليف هيئات حقوق الإنسان الأخرى التابعة للأمم المتحدة . وينبغي استعمال هذه الميزانية المعززة لتدعم الأسلوب الطوعية لتمويل أنشطة التعاون التقني للمركز ، وينبغي للمؤتمر أن يدعو إلى تقديم مساهمات سخية إلى الصناديق الاستثمارية القائمة .

مركز حقوق الإنسان

[يؤكد المؤتمر العالمي أهمية دعم مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما يلزم من موارد لتمكينه من أن يوفر في الوقت المناسب وبطريقة فعالة مجموعة واسعة التنوع من الخدمات الاستشارية وبرامج المساعدة التقنية في تعزيز حقوق الإنسان للدول التي تطلب ذلك ، وكذلك لتمكينه من أن يمول تمويلاً كافياً ما تأذن به الهيئات المختصة من أنشطة أخرى في ميدان حقوق الإنسان] .

[وي ينبغي لمركز حقوق الإنسان القيام بدور هام في تنسيق الاهتمام بحقوق الإنسان على مستوى المنظومة . ويمكن تحقيق الدور المحوري لمركز على أفضل وجه إذا ما مُكِّن من التعاون تعاوناً تاماً مع هيئات وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ، وينبغي تمكينه من الاشتراك حيثما يقتضي الأمر ذلك في عمليات حفظ السلام وبعثات الرصد ، كما ينبغي تمكينه من النهوض بوظائفه المتعلقة بالمساعدة الانتخابية بناء على طلب الدولة المعنية . ويستلزم الدور التنسيقي لمركز حقوق الإنسان أيضاً دعم مكتب المركز في نيويورك .]

[ويؤمن مركز حقوق الإنسان الموارد الكافية لنظام المقررين المعنيين بموضع معينة وببلدان محددة والخبراء والأفرقة العاملة والهيئات المنشاة بموجب معااهدات . وينبغي أن تصبح متابعة التوصيات من المسائل ذات الأولوية المطروحة أمام لجنة حقوق الإنسان للانتظار فيها . وعلى الرغم مما تبيّن من أن عقد دورات طارئة للجنة حقوق الإنسان يمثل خطوة للأمام ، ينبع النظر في وسائل أفضل للاستجابة للانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان . ومن الطرق الممكنة في هذا الصدد التوصل إلى وسائل للفت نظر الأمين العام للأمم المتحدة إلى الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان بفيضة عرض حالات محددة على مجلس الأمن مشفوعة بتوصيات بالإجراءات التي ينبغي اتخاذها . ويمكن اتخاذ هذه الإجراءات إما بناء على مبادرة من مدير المركز أو وفقاً لطلبات لجنة حقوق الإنسان والمقررين الخاصين والخبراء والأفرقة العاملة والهيئات المنشاة بموجب معااهدات . ومن العناصر الهامة تأمين تعزيز مكانة أي موظف في الأمم المتحدة يضطلع بمسؤولية عامة عن حقوق الإنسان وكذلك تعزيز سلطته الشخصية وإمكانية وصوله .]

وينبغي لمركز حقوق الإنسان ، في رأي المؤتمر العالمي ، النهوض أيضاً بدور أكبر في تعزيز حقوق الإنسان من خلال اتخاذ تدابير إيجابية . فيمكن تشكيل هذا الدور ببرنامج معزز للخدمات الاستشارية [يركز فقط على التدابير التي يمكنها الحفز على إجراء تغيير حقيقي في حالة حقوق الإنسان في بلدان محددة] . ويتسع توسيع صناديق التبرعات القائمة توسيعاً كبيراً من أجل تحقيق هذه الأغراض وينبغي زيادة تنسيق إدارتها . [وينبغي اعتبار كل التبرعات المقدمة إلى صناديق التبرعات مساعدة إنمائية رسمية . ونحن نرحب بإنشاء مجالس أمناء لإشراف على الانشطة المملوكة من صناديق التبرعات . وينبغي لكل الانشطة اتباع قواعد صارمة شفافة في إدارة المشاريع ويجب إجراء تقييمات منتظمة للمبرامج والمشاريع .]

[وينبغي لمركز حقوق الإنسان وضع ترتيبات عمل محددة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك مع أجهزة أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، على أساس ميزتها النسبية ، وفيه تحقيق التنسيق والتغطية الشاملة للجهود .]

[وكيل الأمين العام /المفوض السامي لشئون حقوق الإنسان]

[يطلب المؤتمر العالمي إلى المجتمع الدولي إنشاء منصب وظيفة مفوض سام لشئون حقوق الإنسان من مسؤوليته تنسيق وتنوير الأنشطة المتصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، ويوافق على تعيين مركز حقوق الإنسان جهة ومل ووحدة تنسيق لهذا الفرض .]

[ويتبين للمفوض السامي القيام بما يليه:

- التهوف بمسؤولية قضايا حقوق الإنسان في مجالات حفظ السلام ومنع السلم والمساعدة الإنسانية ؛
- تنسيق كل برامج الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ، وتشجيع وتسهيل التنسيق والتعاون وتقاسم المعلومات فيما بين كل هيئات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية وغيرها ؛
- التمتع بسلطة لفت نظر مجلس الأمن إلى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان عندما تهدد السلم والأمن الدوليين ؛
- التمتع بسلطة مستقلة لإرسال مبعوثين خاصين في بعض الحالات لتقديم الحقائق والاطلاع بمبادرات أخرى لتعزيز حقوق الإنسان .

ويتبين أن تكون للمفوض السامي سلطة مباشرة على كل وحدات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان بما في ذلك مركز حقوق الإنسان ومركز مناهضة الفصل العنصري وشبكة حقوق الفلسطينيين والوحدة الانتخابية وأي هيئات أخرى من هذا القبيل . ويتبين تجميع كل هذه الوحدات في جنيف . ويتبين أن يكون تعيين المفوض السامي لفترة محددة وقرار من الأمين العام .]

[ويتبين رفع رتبة منصب مدير مركز حقوق الإنسان إلى منصب وكيل الأمين العام لشئون حقوق الإنسان/المفوض السامي لشئون حقوق الإنسان . ويتبين للمؤتمر دعوة الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة المختصة إلىتناول هذه المسألة .]

[ويوصي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الجمعية العامة بدراسة جدوى إنشاء منصب مفوض دائم للأمم المتحدة لشئون حقوق الإنسان .]

[ولا يحلّ المفوض السامي/وكيل الأمين العام لشئون حقوق الإنسان المقترن بتعيينه محل الآليات القائمة بأي حال .]

[١٠ - يعترف المؤتمر العالمي بالدور الإيجابي الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية على جميع المستويات في إطار منظومة الأمم المتحدة ويوصي اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تضع في اعتبارها ، عندما تدرس الطلبات الجديدة التي تقدمها للحصول على مركز استشاري للمنظمات غير الحكومية التي مُنحت حق الاشتراك في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمجتمعات المتملة به ، ضرورة زيادة الوصول وتحسين النوعية في طرائق مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال محافل الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .]

[يقرّ المؤتمر العالمي بأهمية التعاون والحوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية على أساس القيم المشتركة فضلاً عن الاحترام المتبادل والتفاهم في تعزيز حقوق الإنسان ، ويشجع المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري والاجتماعي لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المساهمة إيجابية في هذه العملية وفقاً لقرار المجلس ١٣٩٦ (د - ٤٤) .]

[١٠ مكرراً - يوصي المؤتمر العالمي بالنظر في إمكانيات إعلان عقد للأمم المتحدة لحقوق الإنسان .]

ثانياً - المساواة والكرامة والتسامح

ألف - العنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وغير ذلك من أشكال التعمسي [والإرهاب]

١ - إن المؤتمر العالمي يعتبر القضاء على العنصرية والتمييز العنصري ، لا سيما بأشكالهما المؤسسة مثل الفعل العنصري أو نتيجة لمذاهب التفوق أو التفرد العنصري أو أشكال ومظاهر العنصرية المعاصرة ، هدفاً أساسياً للمجتمع الدولي ولبرنامج تعزيز حقوق الإنسان على نطاق العالم . وينبغي لجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها تعزيز جهودها الرامية إلى تنفيذ مثل هذا البرنامج للعمل المتصل بالعقد الثالث لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري فضلاً عن الاضطلاع بولايات لاحقة للغاية نفسها . ويناشد المؤتمر العالمي بقوة المجتمع الدولي التبرع بسخاء إلى الصندوق الاستثماري لبرنامج عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري .

٢ - ويحثّ المؤتمر العالمي جميع الحكومات على اتخاذ تدابير فورية ووضع سياسات قوية لمنع ومكافحة جميع أشكال ومظاهر العنصرية ورهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب عن طريق القيام ، حيثما يكون ذلك ضرورياً ، بسن تشريعات ملائمة ، بما في ذلك تدابير جزائية ، وعن طريق إنشاء مؤسسات وطنية لمكافحة هذه الظواهر .

٣ - ويرحب المؤتمر العالمي بالقرر الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان لتعيين مقرر خاص معنى بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري ورهاب الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب . كما يناشد المؤتمر العالمي جميع الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري النظر في إصدار الإعلان الواجب بمقتضى المادة ١٤ من الاتفاقية .

٤ - [ويحث المؤتمر العالمي جميع الحكومات على اتخاذ كافة التدابير المناسبة [وفقاً لنظمها القانونية و] امتناعاً للتزاماتها الدولية بمواجهة التعصب القائم على أساس الدين أو المعتقد ، مع التسليم بأن لكل فرد الحق في حرية الفكر والوجدان والتعبير والدين . كما يدعو المؤتمر جميع الدول إلى تطبيق أحكام الإعلان المتعلق بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد .]

٥ - ويحث المؤتمر العالمي المجتمع الدولي على اتخاذ كافة التدابير اللازمة بغية القضاء السريع والنهائي على مشكلة الإرهاب التي تهدف بكلفة أشكالها ومظاهرها [باعتبارها مميزة عن الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية أو الاحتلال الأجنبي] إلى تقويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية ، وتحقيق تعاون فعال وذلك ، في جملة أمور ، من خلال أجهزة الأمم المتحدة المختصة . [يلاحظ المؤتمر العالمي أن الأعمال والأنشطة الإرهابية مميزة عن الكفاح المشروع للشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية أو الاحتلال الأجنبي .]

باء - الأشخاص الذين ينتمون إلى أقلية قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية

١ - إن المؤتمر العالمي يدعو لجنة حقوق الإنسان إلى دراسة أساليب ووسائل التعزيز الفعال لحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات على النحو المبين في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية ، [من أجل استخدام أساليب موضوعية ونزيفة لتسهيل الحوار وبناء الثقة والحل السلمي للمنازعات بفرض منع المراوغات] .

٢ - ويحث المؤتمر العالمي الدول والمجتمع الدولي على تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية وفقاً لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأشخاص المنتسبين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية .

[ينبغي للتدابير التي يتعين اتخاذها أن تشمل تيسير مشاركتهم الكاملة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والثقافية للمجتمع وفي التقدم الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في بلد़هم ، [بما في ذلك إمكانية مساهمتهم في تقارير الدول بموجب الالتزامات القائمة بمقتضى المعاهدات] [وإمكانية تقديم آرائهم إلى الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية ذات الصلة في ميدان حقوق الإنسان] .

٣ - [يسعى المؤتمر العالمي الأمين العام للأمم المتحدة على استخدام مساعيه الحميدة بالتعاون الوثيق مع الدول المعنية وبموافقتها من أجل تحديد الأسباب الجذرية لمشاكل حقوق الإنسان ، [التوترات الإثنية] ، [المتازعات أو الصراعات التي تشمل الأقليات ، بغية المساعدة في إيجاد حل سلمي] .

٤ - ويرى المؤتمر العالمي أن التعليم والتدريب والإعلام في ميدان حقوق الإنسان هي أمور أساسية لتشجيع وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة بين المجتمعات المحلية ولتعزيز التفاهم والتسامح والسلم [ويحث الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على وضع برامج محددة والمحافظة عليها] في هذه الميادين .

باء (مكررا) - السكان الأصليون

٢ - يدعو المؤتمر العالمي الفريق العامل المعنى بالسكان الأصليين والتابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات إلى إنجاز صياغة إعلان بشأن حقوق السكان الأصليين في دورته الحادية عشرة .
ويوصي المؤتمر العالمي بأن تنظر لجنة حقوق الإنسان في تجديد واستكمال ولاية الفريق العامل المعنى بالسكان الأصليين لدى إنجاز صياغة مشروع إعلان بشأن السكان الأصليين .

كما يوصي المؤتمر العالمي بأن تستجيب برامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية ضمن منظومة الأمم المتحدة بشكل إيجابي للطلبات التي تقدمها الدول للحصول على مساعدات تعود بفوائد مباشرة على السكان الأصليين . ويوصي المؤتمر العالمي كذلك بأن يتم توفير موارد بشرية ومالية كافية لمركز حقوق الإنسان في الإطار الشامل لتعزيز أنشطة المركز حسبما هو متصور في هذه الوثيقة .

ويحث المؤتمر العالمي الدول على ضمان المشاركة الكاملة والحرية للسكان الأصليين في جميع جوانب المجتمع ، ولا سيما في المسائل التي تهمهم .

ملاحظات: ١ - ينصح أن يكون هذا البند كله بندًا جديدا يدرج بين البنددين باء وجيم بعنوان "السكان الأصليون" .

٢ - تحدف الإشارات إلى "السكان الأصليين" في الفقرات الأخرى في البند

باء .

جيم - تكافؤ المرأة في المركز وفي حقوق الإنسان

١ - يبحث المؤتمر العالمي على تمتع النساء تماماً كاملاً ومتكافئاً بجميع حقوق الإنسان وعلى أن يكون هذا أولوية من أولويات الحكومات والأمم المتحدة . كما يشدد المؤتمر العالمي على أهمية إدماج المرأة ومشاركتها الكاملة بوصفها فاعلة في عملية التنمية ومستفيدة منها ، ويعيد تأكيد الأهداف المحددة بشأن العمل الشامل لصالح المرأة من أجل تحقيق التنمية المستدامة والمنصفة المبنية في إعلان ريو ، الفصل ٣٤ من جدول أعمال القرن ٢١ .

٢ - وينبغي دمج تكافؤ المرأة في المركز وفي حقوق الإنسان في صلب الأنشطة الممطلع بها على نطاق منظومة الأمم المتحدة . وينبغي معالجة هذه القضايا بمصورة منتظمة ومنهجية في كافة الأجهزة والاليات [ذات الصلة] التابعة للأمم المتحدة . وينبغي بمفهوم خاص اتخاذ خطوات لتحسين التعاون وتحقيق المزيد من التكامل في الغايات والأهداف بين لجنة مركز المرأة ولجنة حقوق الإنسان ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغير ذلك من الوكالات التابعة للأمم المتحدة . وفي هذا السياق ، ينبع تعزيز التعاون والتنسيق بين مركز حقوق الإنسان وشبكة النهوض بالمرأة .

٣ - ويشدد المؤتمر العالمي ، بمفهوم خاص ، على أهمية العمل في اتجاه القضاء على العنف ضد المرأة في الحياة العامة والخاصة ، والقضاء على جميع أشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي والاتجار بالمرأة ، والقضاء على التحييز القائم على الجنس في إقامة العدل ، وإزالة أي تضارب يمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والإشار الضارة المترتبة على بعض الممارسات التقليدية أو العرفية ، والتعصب الثقافي والتطرف الديني . ويدعو المؤتمر العالمي الجمعية العامة إلى اعتماد مشروع الإعلان بشأن العنف ضد المرأة ويبحث الدول على مكافحة العنف ضد المرأة وفقاً لاحكام الإعلان . وتشكل انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في حالات المنازعات المسلحة انتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الدولي في مجال حقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي . وهذا النوع من الانتهاكات الحالية ، بما في ذلك بمفهوم خاص القتل العمد والاغتصاب على نطاق واسع والاستعباد الجنسي والحمل القسري يتطلب ردًا فعالاً بمفهوم خاص .

٤ - ويبحث المؤتمر العالمي على القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، الخفية منها والعلنية . وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع على بلوغ هدف

التمذيق العالمي من قبل جميع الدول على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بحلول عام ٢٠٠٠ . وينبغي تشجيع إيجاد سبل ووسائل لمعالجة العدد الكبير بمقدمة خاصة من التحفظات التي أبدت على الاتفاقية . وينبغي للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، في جملة أمور ، أن تواصل استعراضها للتحفظات على الاتفاقية . وتحث الدول على سحب تحفظاتها التي تتعارض مع أهداف الاتفاقية ومقداصها أو التي تتعارض في غير هذا الوجه مع قانون المعاهدات الدولية .

٥ - وينبغي لهيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات أن تنشر المعلومات الازمة بغية تمكين المرأة من استخدام الاجراءات التنفيذية الحالية استخداماً أكفاء مساعيها الرامية إلى تحقيق التمتع الكامل والمتكافئ بحقوق الإنسان وعدم التمييز . وينبغي أيضاً اعتماد اجراءات جديدة بغية تعزيز تنفيذ الالتزام بمساواة المرأة وحقوق الإنسان للمرأة . وينبغي أن تسرع [لجنة حقوق الإنسان و] لجنة مركز المرأة ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة في بحث إمكانية ادخال حق الالتماس وذلك باعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . ويرحب المؤتمر العالمي بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان بالنظر في دورتها الخامسة في تعيين مقرر خاص بشأن مسألة العنف ضد المرأة .

٦ - ويسلم المؤتمر العالمي بأهمية تتمتع المرأة بأعلى مستويات الصحة البدنية والعقلية طوال فترة حياتها . وفي سياق المؤتمر العالمي للمرأة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، فضلاً عن إعلان طهران لعام ١٩٧٦ ، يؤكد المؤتمر العالمي من جديد ، بناءً على المساواة بين المرأة والرجل ، حق المرأة في الحصول على رعاية صحية متيسرة ومناسبة وعلى أوسع نطاق ممكن من خدمات تنظيم الأسرة ، فضلاً عن الوصول المتكافئ إلى التعليم على جميع المستويات .

٧ - وينبغي لهيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات أن تدرج مركز المرأة وحقوق الإنسان الخاصة بها في مداولاتها واستنتاجاتها مع استخدام بيانات محددة خاصة بالجنسين . وينبغي تشجيع الدول على تقديم معلومات بشأن حالة المرأة من الناحيتين القانونية والواقعية في تقاريرها المقدمة إلى هيئات الرصد المنشأة بموجب معاهدات . ويلاحظ المؤتمر العالمي مع الارتياح أن لجنة حقوق الإنسان اعتمدت في دورتها التاسعة والأربعين قراراً يذكر أنه ينبغي أيضاً تشجيع المقررين والفرقـة العاملة في مجال حقوق الإنسان على القيام بذلك (القرار ٤٦/١٩٩٣) . وينبغي أيضاً لشعبة الشهوض بالمرأة [بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ، لا سيما] [مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان] خطوات بغية ضمان أن تتناول أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بصورة منتظمة انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة ، بما في ذلك

التجاوزات الجنسية المحددة . وينبغي تشجيع تدريب موظفي حقوق الإنسان وموظفي الإغاثة الإنسانية بالأمم المتحدة لمساعدتهم على إدراك ومعالجة تجاوزات حقوق الإنسان الخامسة بالمرأة وعلى الاضطلاع بأعمالهم دون تحيز بين الجنسين .

٨ - ويحث المؤتمر العالمي الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية على تيسير وصول المرأة إلى مناصب اتخاذ القرارات وزيادة مشاركتها في عملية صنع القرارات . ويشجع المؤتمر على اتخاذ خطوات أخرى داخل أمانة الأمم المتحدة لتعيين وترقية الموظفات وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، ويشجع الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى التابعة للأمم المتحدة على ضمان مشاركة المرأة في ظل ظروف من المساواة .

٩ - ويرجح المؤتمر العالمي بالمؤتمر العالمي للمرأة الذي سيعقد في بكين في عام ١٩٩٥ ويحث على أن تؤدي حقوق الإنسان للمرأة دوراً هاماً في مداولاته ، وفقاً للأولوية التي سيوليها المؤتمر لمواضيع المساواة والتنمية والسلم .

دال - حقوق الطفل

١ - إن المؤتمر العالمي يعيد تأكيد مبادئ "النداء الأول من أجل الأطفال" ويؤكد ، في هذا الصدد ، على أهمية الجهود الوطنية والدولية الرئيسية ، ولا سيما جهود منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من أجل تعزيز� احترام حقوق الطفل في البقاء والحماية والتنمية والمشاركة .

٢ - ينبع اتخاذ تدابير لتحقيق التصديق العالمي على اتفاقية حقوق الطفل بحلول عام ١٩٩٥ والتوقيع العالمي على إعلان وخطبة عمل مؤتمر القمة العالمي ، فضلاً عن تنفيذها الفعال . ويحث المؤتمر العالمي الدول على سحب التحفظات التي أبدتها على اتفاقية حقوق الطفل والتي تتعارض مع هدف الاتفاقية وغايتها أو مع قانون المعاهدات الدولية .

٣ - ويحث المؤتمر العالمي جميع الدول على اتخاذ تدابير ، إلى أقصى حد تسمح به مواردها المتاحة ، وبدعم من خلال التعاون الدولي ، لتحقيق أهداف خطة عمل مؤتمر القمة العالمي . ويدعو المؤتمر الدول إلى دمج اتفاقية حقوق الطفل في خطط عملها الوطنية . وبواسطة خطط العمل الوطنية هذه ومن خلال الجهود الدولية ، ينبغي إيلاء أولوية خاصة لتخفيض معدلات وفيات الرضع والأمهات ، وتخفيف معدلات سوء التغذية والأمية ، وإتاحة إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وعلى التعليم الأساسي . وينبغي استنباط خطط عمل وطنية ، كلما اقتضى الأمر ، لمكافحة حالات الطوارئ المدمرة الناشئة عن الكوارث الطبيعية والمنازعات المسلحة والمشكلة التي لا تقل خطورة والمتمثلة في حالة الأطفال الذين يعيشون في فقر مدقع .

٤ - ويبحث المؤتمر العالمي جميع الدول على القيام ، بدعم من خلال التعاون الدولي ، بمعالجة المشكلة الحادة المتمثلة في حالة الأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة بصفة خاصة ، وينبغي مكافحة استغلال وإساءة معاملة الأطفال مكافحة نشطة ، بما في ذلك عن طريق معالجة أسبابها الأساسية . ويلزم اتخاذ تدابير فعالة ضد قتل المواليد من الإناث والتشفيل المضر للأطفال ، وبيع الأطفال [وأعضاء الجسم] ، ودعارة الأطفال ، واستخدام الأطفال في إنتاج المواد الإباحية ، وغير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي .

٥ - إن المؤتمر العالمي يؤيد جميع التدابير التي تعتمدتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لضمان الحماية والتعزيز الفعالين لحقوق الإنسان للفتيات من الأطفال . ويبحث المؤتمر العالمي الدول على إلغاء القوانين والأنظمة القائمة والتخلص من التقاليد والممارسات التي تميز ضد الفتيات من الأطفال وتلحق الأذى بهن .

٦ - ويؤيد المؤتمر العالمي بقوة الاقتراح الذي يدعو إلى قيام الأمين العام بإجراء دراسة لوسائل تحسين حماية الأطفال في المنازعات المسلحة . وينبغي تنفيذ قواعد إنسانية واتخاذ تدابير من أجل حماية الأطفال وتسهيل مساعدتهم في مناطق الحرب . [وي ينبغي أن تشمل التدابير الحماية من الاستخدام العشوائي للألغام المضادة للأفراد . ويجب أن تتم بصورة عاجلة معالجة الحاجة إلى خدمات الرعاية التالية وإعادة التأهيل للأطفال المتأذين من الحرب . [ويدعو المؤتمر لجنة حقوق الإنسان إلى الشروع في إعداد بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن رفع الحد الأدنى لسن التجنيد في القوات المسلحة إلى ١٨ سنة .]

٧ - ويوصي المؤتمر العالمي بأن يتم إخضاع المسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان وحالة الأطفال لاستعراض ورصد منتظمين من قبل جميع الأجهزة والآليات ذات الصلة في منظمة الأمم المتحدة ومن قبل الهيئات الإشرافية التابعة للوكالات المتخصصة وفقاً لولاياتها .

٨ - ويسلم المؤتمر العالمي بالدور الهام الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في التنفيذ الفعال لجميع حقوق سكوك حقوق الإنسان ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل .

٩ - ويوصي المؤتمر العالمي بأن يتم تمكين لجنة حقوق الطفل ، بمساعدة من مركز حقوق الإنسان ، من أداء ولايتها على نحو عاجل وفعال ، ولا سيما بالنظر إلى التصديق الذي لم يسبق له مثيل على اتفاقية والتقديم اللاحق للتقارير القطرية .

هاء - التحرر من التعذيب

[يرحب المؤتمر العالمي بتصديق العديد من الدول الأعضاء على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة ويحث على التصديق عليها بشكل سريع من قبل جميع الدول الأعضاء الأخرى .]

ويشدد المؤتمر العالمي على أن من أبغض الانتهاكات لكرامة الإنسان ما يتمثل في فعل التعذيب الذي يحطم الكرامة ويعوق قدرة الضحايا على موافلة حياتهم وأنشطتهم .

ويؤكد المؤتمر العالمي من جديد أن التحرر من التعذيب يشكل بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني حقا يجب حمايته في كل الظروف ، بما في ذلك في أوقات الأضطرابات أو المنازعات المسلحة الداخلية أو الدولية .

ولذلك فإن المؤتمر العالمي يحث جميع الدول على وضع حد فوري لممارسة التعذيب واستئصال هذه الآفة إلى الأبد من خلال التنفيذ الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فضلا عن الاتفاقيات ذات الصلة وكذلك ، عند الاقتضاء ، من خلال تعزيز الآليات القائمة . ويدعو المؤتمر العالمي جميع الدول إلى التعاون تعاونا تاما مع المقرر الخاص في أداء ولايته .

ويتبين في إيلاء اهتمام خاص لضمان الاحترام العالمي والتنفيذ الفعلي "المبادئ آداب مهنة الطب المتعلقة بدور الموظفين الصحيين ، ولا سيما الأطباء ، في حماية المسجونين والمحتجزين من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة" التي اعتمدتتها الجمعية العامة للأمم المتحدة .

إن المؤتمر العالمي يؤكد أهمية اتخاذ المزيد من الاجراءات الملحوظة في إطار الأمم المتحدة بغية تقديم المساعدة إلى ضحايا التعذيب وضمان زيادة فعالية العلاجات لإعادة تأهيلهم بدنيا ونفسيا واجتماعيا . وينبغي إعطاء أولوية عالية لتوفير الموارد الازمة لهذا الغرض .

ويتبين للحكومات إلغاء التشريعات المؤدية إلى عدم معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مثل التعذيب ، والمحاكمة على هذه الانتهاكات مما يوفر أساسا وطيدا لسيادة القانون .

إن المؤتمر العالمي يؤكد من جديد أن الجهد الرامي إلى استئصال التعذيب يتبيّن أن تركز ، أولاً وقبل كل شيء ، على الوقاية وبالتالي يدعو إلى الاعتماد المبكر

للبروتوكول الاختياري للاتفاقية ، الذي يرمي الى إقامة نظام وقائي من الزيارات المنتظمة الى أماكن الاحتياز .

واو - حقوق المعوق Rev.1

١ - إن المؤتمر العالمي يؤكّد من جديد أن جميع حقوق الإنسان والحرّيات الأساسية عالمية ومن ثم فإنها تشمل دون تحفظ المصابين بحالات عجز . وكل النّاس يولدون سواسية ولهم نفس الحقوق في الحياة والرفاهية ، والتعليم والعمل ، والعيش باستقلال والمشاركة النّشطة في جميع جوانب المجتمع . وعليه فإن أي تمييز مباشر أو معاملة تمييزية سلبية أخرى إزاء المعوق يشكّلان انتهاكاً لحقوقه . ويطلب المؤتمر العالمي الى الحكومات ، عند الاقتضاء ، اعتماد أو تعديل التشريعات لضمان حصول المعوقين على هذه الحقوق وغيرها من الحقوق .

٢ - إن مكان المعوقين هو في كل مكان . وينبغي أن تكفل للمصابين بحالات عجز فرصة متكافئة من خلال إزالة جميع الحاجز المقررة اجتماعياً ، سواء كانت مادية أو مالية أو اجتماعية أو نفسية ، والتي تستبعد أو تقيد المشاركة الكاملة في المجتمع .

٣ - إن المؤتمر العالمي ، إذ يشير الى برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ، الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ، يطلب إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي اعتماد مشروع القواعد النموذجية المتعلقة بإتاحة فرص متكافئة للمصابين بحالات عجز ، في اجتماعيهما في عام ١٩٩٣ .

ثالثا - التعاون والتنمية وتدعم حقوق الإنسان

١ - إن المؤتمر العالمي يؤكّد ضرورة تنفيذ برنامج معزز للخدمات الاستشارية والتعاون التقني . وينبغي أن يتبع ذلك البرنامج للدول ، بناء على طلبهما ، مساعدة بشأن قضايا حقوق الإنسان المحددة ، بما في ذلك إعداد التقارير بموجب معاهدات حقوق الإنسان وكذلك من أجل تنفيذ خطط عمل متعددة وشاملة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان . إن تدعيم مؤسسات حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتوفير الحماية القانونية لحقوق الإنسان ، وتدريب الموظفين وغيرهم ، والتعليم الواسع القائمة والإعلام ، التي تهدف الى تعزيز احترام حقوق الإنسان ، يتبعها جميعاً كعنابر في هذه البرامج .

٢ - [إن المؤتمر العالمي يوصي بإعطاء الأولوية للعمل الوطني والدولي الرامي الى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان . وينبغي التركيز خاماً على التدابير

الإيجابية للمساعدة في بناء المؤسسات في القطاع العام ، وتنمية المجتمع المدني التعددي وحماية الفئات الضعيفة . وفي هذا السياق ، فإن تقديم المساعدة لإجراء انتخابات حرة نزيهة ، بما في ذلك المساعدة في جوانب حقوق الإنسان للانتخابات والإعلام عن الانتخابات ، ولتعزيز حرية التعبير وتنمية سيادة القانون وإقامة العدل ، يكتسي أهمية خاصة .

٣ - ولبلوغ هذه الأهداف تحقيقاً لمفاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، يومي المؤتمر العالمي بقوة بأن تخصص الأمم المتحدة نسبة متزايدة متزايدة هاماً من مواردها الحالية من الميزانية والموظفين ومواردها المادية لبرامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومركز حقوق الإنسان . ويؤكد المؤتمر ضرورة دعم القدرة الإدارية [والتنفيذية] لصندوق التبرعات للخدمات الاستشارية والتعاون التقني دعماً كبيراً ، ويوجه نداء قوياً لإجراء زيادة هامة في التبرعات لذلك الصندوق .

٤ - إن المؤتمر العالمي يومي يوصي بقوة بوضع برنامج شامل في إطار الأمم المتحدة بغية مساعدة الدول في مهمة بناء وتنمية الهيأكل الوطنية المناسبة التي لها أثر مباشر على المراقبة الشاملة لحقوق الإنسان والحفاظ على سيادة القانون . وينبغي أن يكون باستطاعة هذا البرنامج [تحت رعاية مركز حقوق الإنسان أو بالتعاون معه ،] أن يقدم ، بناءً على طلب الحكومة المعنية ، مساعدة تقنية [ومالية] إلى المشاريع الوطنية في [بناء أو] إصلاح المؤسسات العقابية والتحصيمية ، وتعليم وتدريب المحامين ، والقضاة ، وقوات الأمن ، في مجال حقوق الإنسان ، وفي أي ميدان آخر من النشاط المتصل بحسن سير سيادة القانون . وينبغي لذلك البرنامج أن يتتيح للدول مساعدة لتنفيذ خطط العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان .

٥ - إن المؤتمر العالمي يرجو من الأمين العام تقديم مقترنات إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، تتضمن بدائل لوضع البرنامج المقترن وهيكله وطريقه التنفيذية وتمويله .

٦ - [إن المؤتمر العالمي يومي بأن تكون المساعدة والخبرة الفنية وبناء الهيأكل الأساسية القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان [عناصر رئيسية عند الاقتضاء]/[مشمولة عند الاقتضاء] في أنشطة منع المنازعات ، [وضع السلم] ، وحفظ السلم وإعادة إقرار السلم في فترة ما بعد المنازعات .]

٧ - [يوصي المؤتمر العالمي بإعطاء الأولوية إلى الإجراءات الوطنية [والدولية] للنهوض بالديمقراطية ، والانتخابات الحرة والعادلة ، بطرق منها تقديم

المساعدة في الجوانب الانتخابية المتصلة بحقوق الإنسان والمعلومات العامة عن الانتخابات ، وإلى توطيد سيادة القانون واقامة العدل وذلك بناء على طلب الحكومات ، [مع عدم إغفال أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي ييسر سبيل الديمقراطية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان .]

٨ - يوصي المؤتمر العالمي كل دولة بأن تنظر في استصواب صياغة خطة عمل وطنية تبيّن الخطوات التي يتبعها على الدولة اتخاذها لتحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان .

٩ - [يؤكد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان من جديد الحق في التنمية ، كما تقرر في الإعلان بشأن الحق في التنمية ، بوصفه حقاً غير قابل للتصرف يتمتع به الكافية وجاءاً لا يتجرأ من حقوق الإنسان الأساسية يتحتم التوصل إلى تحقيقه بالتعاون الدولي ، ويوصي الجمعية العامة وسائر الأجهزة والوكالات المعنية باعتماد استراتيجية عالمية لإعمال الحق في التنمية بوصفه حقاً من حقوق الإنسان . ويمكن أن تنطوي هذه الاستراتيجية على صيغة للمعايير اللازمية لتقدير التقدم ، وتحديد العوائق الداخلية والخارجية التي تحول دون التمتع بهذا الحق ، توصلاً إلى التغلب عليها ، بما في ذلك زيادة أشعة المعرفة بذلك الحق ، وإقامة آلية رصد ، وتهيئة الظروف الازمة لإعمال هذا الحق .]

١٠ - [يوصي المؤتمر العالمي بأن تلعب المنظمات غير الحكومية وسائر المنظمات الشعبية النشطة في مجال حقوق الإنسان و/أو التنمية ، دوراً رئيسياً على الصعيدين الوطني والدولي في المناقشات والأنشطة واجراءات التنفيذ المتعلقة بالحق في التنمية وكافة جوانب التعاون الإنمائي .]

١١ - ينادي المؤتمر العالمي الحكومات [والوكالات الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية] أن تزيد إلى حد كبير من الموارد المخصصة لبناء أنظمة قانونية حسنة التسيير لحماية حقوق الإنسان وللمؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال . [وينبغي للقوى الفاعلة الثنائية والمتعددة الأطراف في ميدان التعاون الإنمائي أن تحرص على أن يكون إعمال حقوق الإنسان جزءاً لا يتجرأ من برامجها ، ويتبين أن يبني التعاون على أساس من الحوار والشفافية وأن يأخذ في كامل الاعتبار المزايا النسبية للمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف .] ويدعو المؤتمر العالمي كذلك إلى وضع برامج شاملة ، بما في ذلك مصارف بيانات شرية بالمعلومات وبالموظفين ذوي الخبرة فيما يتصل بتوطيد سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية .

١٢ - [يوصي المؤتمر العالمي أن تخصص النسبة المستهدفة لعام ٢٠٠٠ بواقع ٥٠,٥% في المائة من جميع أنواع المساعدة الإنمائية الرسمية لأنشطة محددة في مجال حقوق الإنسان] .

١٣ - [يدعو المؤتمر العالمي لجنة حقوق الإنسان إلى أن تشرع ، بالتعاون مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في إعداد بروتوكولات اختيارية للعهد الدولي الخام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تقوي أحكاماً موضوعية مختارة [وتبيح الحق في التظلم] . وينبغي تشجيع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تواصل أيضاً ، معتمدة في ذلك على خبرة سائر أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، وضع منظومة مؤشرات يقاس بها التقدم المحرز في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية] .

١٤ - [ينبغي أن تتضمن الوثيقة الخاتمة للمؤتمر العالمي فيما تتضمن العناصر التالية فيما يتصل بحقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية:

- تعبير عام عن أوجه الترابط بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية مع التشديد على أن حقوق الإنسان والديمقراطية تشكلان جزءاً من مجموعة أوسع من الشروط المطلوبة للتوصل إلى التنمية المتوازنة والمستدامة ؛
- تنمية أهمية دور المساعدة الإنمائية في تعزيز الحريات المدنية والسياسية - بالتوافق مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية - من خلال الحكم الديمقراطي النابي القائم على احترام حقوق الإنسان ؛
- دعم العمليات الديمقراطية الجارية الآن في بلدان كثيرة وتعهد المجتمع الدولي بتائيid التحرك نحو الديمقراطية والتمتع الكامل بحقوق الإنسان بوسائل منها توفير مساعدة فنية ارشادية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية ؛
- إعادة التأكيد على الصداره التي ينبغي اعطاؤها ، في إطار التعاون الإنمائي ، للأخذ بنهج ايجابي يحفز على احترام حقوق الإنسان ويشجع الديمقراطية ؛
- تعبير عن وجوب الاستعداد لتقديم موارد مالية وتقنية موسعة للمساعدة في بناء المؤسسات داخل القطاع العام ، وتعزيز المجتمع المدني وحماية الغفات الضعيفة ؛
- اشارة إلى الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية المحلية والإقليمية بوصفها تحتل مكاناً رئيسياً بين دعاة وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية ؛
- اشارات خاصة إلى حقوق المرأة والجهود الاستثنائية التي ينبغي بذلها لحماية وتعزيز حقوق المرأة ؛
- دعم ومتابعة الاجراءات والأنشطة الداخلية في أهداف السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم بغية مساندة انشطة منها العمل الجاري بشأن حقوق السكان الأصليين ؛

- تعهد بمواصلة حوار صريح وبناء بين البلدان كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية في جميع أرجاء العالم .]

١٥ - يوصي المؤتمر العالمي بتوفير قدر أكبر من الموارد لتعزيز أو إنشاء ترتيبات إقليمية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إطار برامج مركز حقوق الإنسان بشأن الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية . وينبغي تشجيع الدول على أن تطلب المساعدة لهذه الأغراض في صورة حلقات عمل وحلقات دراسية وتبادل للمعلومات على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية بقصد دعم الترتيبات الإقليمية [وفقاً للمعايير العالمية لحقوق الإنسان] .

رابعاً - التعليم في مجال حقوق الإنسان

١ - [ينبغي للدول أن تسعي إلى استئصال الأممية كما ينبغي أن توجه التعليم إلى التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقاً لما ورد في الفقرة ٣٠ أعلاه . ويدعو المؤتمر العالمي جميع الدول والمؤسسات إلى إدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني والديمocraticية وسيادة القانون/المواضيع ذات الصلة مثل القانون الإنساني والديمocraticية وسيادة القانون] كموضوع في المناهج الدراسية لجميع المؤسسات التعليمية في الأنظمة الرسمية وغير الرسمية] .

٢ - وينبغي للتعليم في مجال حقوق الإنسان أن يشمل السلم والديمقراطية والتنمية والعدالة الاجتماعية ، على النحو المبين في المكروك الدولي والإقليمية لحقوق الإنسان ، لتحقيق تفهم ووعي مشترك يرمي إلى تقوية الالتزام العالمي بحقوق الإنسان .

٣ - ومع مراعاة خطة العمل العالمية المتعلقة بالتعليم من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية ، التي اعتمدها في آذار/مارس ١٩٩٣ المؤتمر الدولي لتعليم حقوق الإنسان والديمقراطية والمكروك الأخرى لحقوق الإنسان ، يوصي المؤتمر العالمي بأن تضع الدول برامج واستراتيجيات محددة لضمان تعليم حقوق الإنسان ونشر المعلومات العامة على أوسع نطاق ممكن ، معأخذ احتياجات حقوق الإنسان للمرأة بوجه خاص في الاعتبار .

٤ - وينبغي للحكومات ، بمساعدة المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية أن تعزز [الثقافة/الوعي] بحقوق الإنسان والتسامح المتبدال . ويؤكد المؤتمر العالمي أهمية تعزيز الحملة الإعلامية العالمية التي تقوم

بها الأمم المتحدة . وينبغي لها أن تبدأ في تعليم حقوق الإنسان ودعمه والاطلاع بالنشر الفعلي للمعلومات العامة في هذا المجال . وينبغي لبرامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية للأمم المتحدة أن تتمكن من الاستجابة فوراً لطلبات الدول المتعلقة بالأنشطة التعليمية والتدريبية في مجال حقوق الإنسان فضلاً عن التعليم الخاص المتعلق بالمعايير على النحو الوارد في المكوّن الدولي لحقوق الإنسان وفي القانون الإنساني وتطبيقاتها على مجموعات خاصة مثل القوات المسلحة والموظفين المدنيين بإلغاد القانون والشرطة والموظفين الصحيين . وينبغي النظر في إصدار إعلان عن عقد للأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان بغية تعزيز هذه الأنشطة التعليمية وتشجيعها والتركيز عليها .

خامساً - [طرق التنفيذ والردم]

١ - يحث المؤتمر العالمي الحكومات على أن تدرج في تشريعاتها المحلية المعايير الواردة في المكوّن الدولي لحقوق الإنسان وعلى أن تعزز الهيئات والمؤسسات الوطنية وأجهزة المجتمع التي تلعب دوراً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان [والمبادئ الأخلاقية المتصلة بها] .

٢ - يوصي المؤتمر العالمي بتنمية أنشطة وبرامج الأمم المتحدة لاستيفاء طلبات المساعدة المقدمة من الدول التي ترغب في إنشاء أو تقوية مؤسساتها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان [مع إيلاء الاعتبار الواجب للمبادئ المتصلة بمركز المؤسسات الوطنية] .

ويشجع المؤتمر العالمي أيضاً تقوية التعاون بين المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ، لا سيما عن طريق تبادل المعلومات والخبرة ، فضلاً عن التعاون مع المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة .

ويوصي المؤتمر العالمي في هذا الصدد بقوة بعد اجتماعات دورية لممثلي المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان تحت رعاية مركز حقوق الإنسان لدراسة وسائل وسبل تحسين آلياتها وتقاسم الخبرات .

٣ - يوصي المؤتمر العالمي الهيئات المنشأة بموجب معاهدات ، واجتماعات رؤساء هذه الهيئات واجتماعات الدول الأطراف بمواصلة اتخاذ خطوات ترمي إلى تنسيق متطلبات الإبلاغ المتعددة والمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الدول بموجب اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة ، ودراسةاقتراح الذي يقول بأن تقديم تقرير شامل واحد عن الالتزامات التعاهدية لكل دولة سيقلل من أعباء هذه الإجراءات ويزيد من فعاليتها وتأثيرها .

٤ - يوصي المؤتمر العالمي بأن تنظر الدول الأطراف في المكوّن الدولي لحقوق الإنسان والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في دراسة الهيئات

القائمة المنشأة بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وشتى الآليات والإجراءات المخصصة لمواضيع محددة بغية تعزيز الكفاءة والفعالية من خلال تحسين التنسيق بين شتى الهيئات والآليات والإجراءات [بما في ذلك تفادي ازدواج وتداعُل ولاياتها ومهامها].

- يوصي المؤتمر العالمي باستمار الأعمال بشأن تحسين أداء الهيئات المنشأة بموجب المكوك الدولي بما في ذلك مهامها في مجال الرصد ، مع مراعاة المقترنات المتعددة المقدمة في هذا الشأن ولا سيما تلك المقدمة من هذه الهيئات نفسها ومن اجتماعات رؤسائهما [وال்தقرير المؤقت عن التنفيذ الفعال للمكوك الدولي لحقوق الإنسان بما في ذلك التزامات تقديم التقارير بموجب المكوك الدولي المتعلقة بحقوق الإنسان (A/CONF.157/PC/62/Add.11/Rev.1)] . وينبغي أيضا تشجيع النهج الوطني الشامل الذي تتبعه لجنة حقوق الطفل .

٦ - يوصي المؤتمر العالمي بأن تنظر الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان في قبول كل الإجراءات الاختيارية المتاحة المتعلقة بالبلاغات ، بما في ذلك البروتوكول الاختياري الأول الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، [وال المادة ٢٣ من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو الإنسانية أو المهينة] والمادة ١٤ من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري .

٧ - [كما يوصي المؤتمر العالمي بأن تبدأ لجنة حقوق الإنسان دراسة إمكانية إنشاء محكمة دولية لحقوق الإنسان .]/[كما يوصي المؤتمر العالمي بأن تدرس لجنة القانون الدولي وللجنة حقوق الإنسان إمكانية تحسين تنفيذ مكوك حقوق الإنسان القائمة ، وأن تستكشف إمكانية تشجيع إنشاء ترتيبات قانونية إقليمية لحقوق الإنسان ، وأن تدرس مزايا ومساوئ ولادة قضائية دولية معنية بحقوق الإنسان .]/[كما يوصي المؤتمر العالمي بأن تستكشف لجنة حقوق الإنسان طرق ووسائل استخدام آليات الرصد القائمة بطريقة فعالة في تحسين تنفيذ مكوك حقوق الإنسان القائمة ، وأن تستكشف إمكانية تشجيع إنشاء نظم إقليمية لحماية حقوق الإنسان] .

سادساً - متابعة المؤتمر العالمي

١ - [يوصي المؤتمر العالمي الجمعية العامة بالدعوة إلى عقد اجتماع خبراء رفيع المستوى في عام ١٩٩٨ ولاليته تقييم التقدم المحرز في تحقيق المبادئ المبينة في الوثيقة الختامية وكذلك برنامج العمل من أجل الحقوق . ويرجى من الدول والامميين العام ورؤساء الاجهزة والوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، وكذلك

المؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان ، موافاة اجتماع الخبراء بتقارير تتضمن بيانات مفصلة بالإجراءات المتخذة والنتائج المتحققة في تنفيذ برنامج العمل الحالي .

/

- يوصي المؤتمر العالمي بأن تقوم الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان ، [بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المشتركة ،] بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ توصيات الوثيقة الختامية في عام 1998 ، واعدة في اعتبارها الذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كنقطة لحشد جهود التضامن الإنساني العالمي .

المرفق الثالث

**قائمة الوثائق التي صدرت من أجل الدورة الرابعة
للجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي**

الوثائق التي صدرت في المجموعة العامة
بند جدول
العنوان	الاعمال	الرمز
تقرير الأمين العام - اضافة	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.1
تقرير الأمين العام: مساهمة من اليونيسيف	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.2
تقرير الأمين العام: مساهمة من الاجتماع الدولي للتخطيط النسائي الاستراتيجي	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.3
تقرير الأمين العام: مساهمة من منظمة النساء العاملات بالقانون والتنمية في أفريقيا	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.4
تقرير الأمين العام: مساهمة مقدمة من المنظمة العربية لحقوق الإنسان	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.5
تقرير الأمين العام: مساهمة مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.6
تقرير من الأمين العام: مساهمة من الحركة الدولية لحقوق الإنسانية	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.7
مذكرة من الأمانة: مساهمة من المعهد الروماني لحقوق الإنسان	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.8
مذكرة من الأمانة: مساهمة من المركز الدولي للبحوث والدراسات في علم الاجتماع والعقوبات والسجون	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.9

بيان جدول	الأعمال	الرمز
العنوان	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.10
تقرير الأمين العام: مساهمة مقدمة من جميعة الأمم الأولى/ الأخوة الهندية الوطنية	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.11
مساهمة مقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتنمية والعلم والثقافة	٦	A/CONF.157/PC/42/Add.11
جدول الأعمال المؤقت	٧	A/CONF.157/PC/55
شرح جدول الأعمال المؤقت من إعداد الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٧	A/CONF.157/PC/55/Add.1
رسالة مؤرخة في ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ ووجهة من نائب الممثل الدائم لكورستاريكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٨	A/CONF.157/PC/56
مذكرة من الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٨	A/CONF.157/PC/56/Add.1
تقرير الاجتماع الإقليمي لافريقيا المتصل بالمؤتمـر العالمي لحقوق الإنسان	٩ و ٨	A/CONF.157/AFRM/14-
تقرير الاجتماع الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقد في إطار المؤتمـر العالمي لحقوق الإنسان	٩ و ٨	A/CONF.157/LACRM/15-
تقرير الاجتماع الإقليمي لآسيا المعقد في إطار المؤتمـر العالمي لحقوق الإنسان	٩ و ٨	A/CONF.157/ASRM/8-
تقرير الأمين العام: دراسات تحليلية حول الأهداف الستة للمؤتمـر العالمي لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/60

بند جدول

الاعمال

الرمز

<u>العنوان</u>
التقدم والعقبات في مجال إعمال حقوق الإنسان: حصيلة الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٩٥ واقتراحات بشأن المستقبل - من إعداد السيد جان ماير	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.1
دراسة عن الصلة بين التنمية والتمتع بكافة حقوق الإنسان مع ادراك أهمية تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها لكل شخص التمتع بتلك الحقوق - من إعداد السيد هيوبرت فيلاند كونروي	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.2
الفقر والتهميش والعنف وإعمال حقوق الإنسان - من إعداد السيد باولو سيرغيتو بنهيرو بالتعاون مع السيدة ملك الشيشيني والسيد توليyo كاهن	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.3
تعزيز التطبيق العالمي لمستويات ومكونات حقوق الإنسان - من إعداد السيد فاوستو بوكار	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.4
فعالية أساليب وآليات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان: نظرة شاملة انتقادية - من إعداد السيد مكسيم تاردو	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.5
زيادة فعالية أنشطة وآليات الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق برامج تهدف إلى تعزيز وتشجيع ورصد احترام حقوق الإنسان والحربيات الأساسية: التنسيق والتعاون - من إعداد السيد نايجل روذلي	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.6
تعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: إحدى أولويات المنظمة - من إعداد السيدة ماريا فاسيليوا	٥	A/CONF.157/PC/60/Add.7

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول</u>	<u>الرمز</u>
<u>الاعمال</u>
تقرير الأمين العام: مساهمات من الوكالات المتخصصة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى	٥	A/CONF.157/PC/61/Rev.1
سحبت	A/CONF.157/PC/61/Add.1
سحبت	A/CONF.157/PC/61/Add.2
مساهمة من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتинية ومنطقة البحر الكاريبي	٦	A/CONF.157/PC/61/Add.3
سحبت	A/CONF.157/PC/61/Add.4
مساهمة من مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية	٧	A/CONF.157/PC/61/Add.5
وشائcq منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٨	A/CONF.157/PC/61/Add.6
مساهمة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٩	A/CONF.157/PC/61/Add.7
مساهمة من منظمة الصحة العالمية	١٠	A/CONF.157/PC/61/Add.8
مساهمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان	١١	A/CONF.157/PC/61/Add.9
مساهمة من منظمة العمل الدولية	١٢	A/CONF.157/PC/61/Add.10
سحبت	A/CONF.157/PC/61/Add.11
سحبت	A/CONF.157/PC/61/Add.12
لم تستخدم	A/CONF.157/PC/61/Add.13

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول</u>	<u>الاعمال</u>	<u>الرمز</u>
مساهمة من منظمة الامم المتحدة لشؤون الاجئين	٥	A/CONF.157/PC/61/Add.14
مساهمة من منظمة الامم المتحدة للطفولة	٥	A/CONF.157/PC/61/Add.15
مساهمة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٥	A/CONF.157/PC/61/Add.16
مساهمة من صندوق الامم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥	A/CONF.157/PC/61/Add.17
مذكرة من الأمين العام بشأن اجتماع التشاور مع ممثلي الهيئات والوكالات المتخصصة المعنية للأمم المتحدة	٩٥	A/CONF.157/PC/61/Add.18
报 告 书	٥	A/CONF.157/PC/62
مساهمة من منظمة العفو الدولية	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.1
مساهمة من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.2
مساهمة مقدمة من لجنة مناهضة التعذيب	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.3
مساهمة مقدمة من الاجتماع الرابع للأشخاص الذين يرأسون الهيئات المنشاة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.4
مساهمة مقدمة من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.5
مساهمة مقدمة من لجنة حقوق الطفل	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.6

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الأعمال</u>	<u>الرمز</u>
مساهمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.7
مساهمة من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.8
مساهمة من اللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.9
مساهمة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.10
报 告 书 تقدير مؤقت عن دراسة مستكملة - من إعداد السيد فيليب السادسون	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.11/ Rev.1
مذكرة من الأمانة	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.12
مساهمة من لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.13
اقتراحات بإجراء تعديلات على الوثيقة (A/CONF.157/PC/82) أعدها رؤساء الأفرقة العاملة والمقرر أن الخاصون/الممثلون/ الخبراء / في ميدان الإجراءات الخاصة	٩ و ٥	A/CONF.157/PC/62/Add.14
تقدير بشأن اجتماع رؤساء وممثلي الهيئات المنشاة بموجب معاهدات حقوق الإنسان	٩ و ٥	A/CONF.157/PC/62/Add.15
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي	٥	A/CONF.157/PC/62/Add.16
مذكرة من الأمانة: مساهمات من منظمات أخرى	٥	A/CONF.157/PC/63

<u>العنوان</u>	<u>الاعمال</u>	<u>الرمز</u>
بيان خطى مقدم من رابطة الحق في التدخل الإنساني	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.1
مذكرة شفوية مؤرخة في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣ موجهة من البعثة الدائمة للعراق لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مركز حقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.2
مساهمة من معهد البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.3
مساهمة من مؤسسة الخدمة والسلم والأمن في أمريكا اللاتينية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.4
بيان مقدم من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان في منطقة آسيا	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.5
مساهمات من البرلمانيين والمنظمات النسائية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.6
مساهمة مقدمة من أمانة السنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.7
مساهمة من رابطة الحقوقيين الأمريكية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.8
مساهمة من هيئة اليقظة الدولية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.9
مساهمة من الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.10
مساهمة مقدمة من لجنة الكوثرغو للمنظمات غير الحكومية المعنية بالسنة الدولية للشعوب الأصلية في العالم	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.11

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول الاعمال</u>	<u>الرمز</u>
مساهمة من الحركة الاتحادية العالمية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.12
مساهمة من المجلس الدولي للمرأة اليهودية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.13
مساهمة من فرقة العمل النسائية الدولية (TERRA FEMINA)	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.14
مساهمة من المجلس الدولي للمرأة	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.15
مساهمة من الجمعية البرازيلية للأوزتومات	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.16
مساهمة من هيئة الخدمات الكنسية العالمية وشهود المجلس الوطني لكتائش المسيح والمجلس العام العالمي لرجال الدين في الكنيسة الميثودية الموحدة	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.17/ Rev.1
بيان من الندوة الثقافية الآسيوية بشأن التنمية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.18
بيان من حركة التصالح الدولية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.19
مساهمة من الحركة الدولية لتقديم الممساعدة التقنية المباشرة للعالم الرابع	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.20
مذكرة من الامانة	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.21
مساهمة من الغريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.22
مساهمة من الرابطة الأمريكية للجنة الحقوقيين الدوليين	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.23

العنوان	بند جدول الاعمال	الرمز
مساهمة من المؤتمر النسائي لعموم الهند	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.24
مساهمة من التجمع النسائي لفريق التنسيق بين المنظمات غير الحكومية للجنة التحضيرية الرابعة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.25
مساهمة من الشبكة دون الإقليمية للمرأة الأفريقيّة وحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.26
لم تصدر	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.27
رسالة مؤرخة في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من الممثل الدائم لجمهورية سنغافورة إلى منسق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.28
مساهمة من أجل المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مقدمة من اللجنة الكاثوليكية لحقوق الإنسان	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.29
مساهمة من فريق التنسيق بين المنظمات غير الحكومية	٥	A/CONF.157/PC/63/Add.30
تقرير الأمين العام بشأن حالة المنشورات	٥	A/CONF.157/PC/64
تقرير الأمين العام	٦	A/CONF.157/PC/65
مذكرة من الامانة: مساهمة من مجلس أوروبا	٦	A/CONF.157/PC/66 and Add.1
لم تستخدم	٨	A/CONF.157/PC/67
مذكرة من الامانة	٨	A/CONF.157/PC/68

<u>بيان جدول</u>	<u>العنوان</u>	<u>الأعمال</u>	<u>المرصّز</u>
١٠	تقرير الأمين العام بشأن حالة صندوق التبرعات	١٠	A/CONF.157/PC/69
١١	تقرير الأمين العام	١١	A/CONF.157/PC/70
٩	مذكرة من الأمانة: مساهمة من مركز كارتر التابع لجامعة إيموري (أطلنطا ، جورجيا)	٩	A/CONF.157/PC/71
٨	مذكرة من الأمانة	٨	A/CONF.157/PC/72
٧	تقرير من الأمانة: تقرير الحلقة الدراسية المعنية بالمؤشرات المناسبة لقياس إنجازات الإعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٧	A/CONF.157/PC/73
٥	مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للنمسا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٥	A/CONF.157/PC/74
٤	تقرير الأمين العام: مساهمة من المركز الدولي لحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية	٤	A/CONF.157/PC/75
٣	مذكرة من الأمين العام: مساهمة من المركز الدانمركي لحقوق الإنسان ومعهد التعليم الدولي	٣	A/CONF.157/PC/76
٢	مذكرة من الأمين العام: مساهمة من الحوار الدولي الثالث بشأن التحول نحو مجتمع عالمي: التحول نحو مجتمع عادل	٢	A/CONF.157/PC/77

<u>العنوان</u>	<u>بند جدول</u>	<u>الرمز</u>
<u>الأعمال</u>
رسالة مؤرخة في ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان من الممثلين الدائمين للدانمرك والسويد والنرويج والقائمين بأعمال فنلندا وأيسلندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٦	A/CONF.157/PC/78
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من الجمعية الأمريكية للقانون الدولي	٦	A/CONF.157/PC/79
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من ندوة ذكرى مارتين إيناليسي حول تقرير المصير	٦	A/CONF.157/PC/80
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من ائتلاف المنظمات غير الحكومية في واشنطن	٦	A/CONF.157/PC/81
مذكرة من الأمين العام	٩	A/CONF.157/PC/82
تقرير الأمانة: إعلان المنظمات غير الحكومية في بانكوك بشأن حقوق الإنسان	٨	A/CONF.157/PC/83
مذكرة من الأمين العام: مساهمة مقدمة من معهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني	٦	A/CONF.157/PC/84
مذكرة من الأمانة: مساهمة من ائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة - آسيا	٥	A/CONF.157/PC/85
مذكرة من الأمين العام: مساهمة من الاجتماع الكندي الغربي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٦	A/CONF.157/PC/86

العنوان	الاعمال	الرمز
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للدانمرك لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/87
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة لكندا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/88
رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من الأمين العام للكمنولث إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان	٦	A/CONF.157/PC/89
مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ من البعثة الدائمة للبرازيل لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/90
رسالة مؤرخة في ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام المساعد لشؤون حقوق الإنسان	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/91
لم تصدر	A/CONF.157/PC/92
مساهمة من اللجنة العليا لحقوق الإنسان والحربيات الأساسية في جمهورية تونس	٦	A/CONF.157/PC/92/Add.1
مساهمة من اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	٦	A/CONF.157/PC/92/Add.2
مساهمة من اللجنة الاسترالية لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص	٦	A/CONF.157/PC/92/Add.3

العنوان	بيان جدول الأعمال	الرمز
مساهمة من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان (المكسيك)	٦	A/CONF.157/PC/92/Add.4
تقرير اجتماع المؤسسات والمنظمات الوطنية التي تعمل على تعزيز جهود مكافحة العنصرية (سيدني ، استراليا ٢٣-١٩ نيسان /أبريل ١٩٩٣)	٦	A/CONF.157/PC/92/Add.5
مساهمة مقدمة من المعهد النرويجي لحقوق الإنسان	٦	A/CONF.157/PC/93
رسالة مؤرخة في ٥ أيار /مايو ١٩٩٣ من سفیر الولايات المتحدة إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/94
رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان /أبريل ١٩٩٣ موجهة من الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى الأمين العام للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان	٥ و ٩	A/CONF.157/PC/95
مساهمة من الاتحاد الدولي "أرفع البشر"	٩ و ٥	A/CONF.157/PC/96
تقرير لجنة الصياغة	١٣	A/CONF.157/PC/97

<u>العنوان</u>	<u>الاعمال</u>	<u>الرمز</u>	<u>الوثائق الصادرة في مجموعة محددة</u>
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١	٩	A/CONF.157/PC/L.1
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢	٩	A/CONF.157/PC/L.2
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٣	٩	A/CONF.157/PC/L.3
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٤	٩	A/CONF.157/PC/L.4 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٥	٩	A/CONF.157/PC/L.5
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٦	٩	A/CONF.157/PC/L.6 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٧	٩	A/CONF.157/PC/L.7 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٨	٩	A/CONF.157/PC/L.8 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٩	٩	A/CONF.157/PC/L.9 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٠	٩	A/CONF.157/PC/L.10 و.١
مذكرة من الامانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١١	٩	A/CONF.157/PC/L.11

<u>العنوان</u>	<u>الاعمال</u>	<u>الرمز</u>
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٦	٩	A/CONF.157/PC/L.12
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٣	٩	A/CONF.157/PC/L.13
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٤	٩	A/CONF.157/PC/L.14
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٥	٩	A/CONF.157/PC/L.15
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٦	٩	A/CONF.157/PC/L.16
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٧	٩	A/CONF.157/PC/L.17
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٨	٩	A/CONF.157/PC/L.18
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ١٩	٩	A/CONF.157/PC/L.19
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٠	٩	A/CONF.157/PC/L.20
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢١	٩	A/CONF.157/PC/L.21
مذكرة من الامانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٢	٩	A/CONF.157/PC/L.22

<u>العنوان</u>	<u>الاعمال</u>	<u>الرمز</u>
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٣	٩	A/CONF.157/PC/L.23
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٤	٩	A/CONF.157/PC/L.24
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٥	٩	A/CONF.157/PC/L.25
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالفقرة ٢٦	٩	A/CONF.157/PC/L.26
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى أولا	٩	A/CONF.157/PC/L.27
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى ثانيا	٩	A/CONF.157/PC/L.28
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترفات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى ثالثا	٩	A/CONF.157/PC/L.29
مشروع تقرير اللجنة التحضيرية	١٢	A/CONF.157/PC/L.30
اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية: مشروع الوثيقة الختامية الذي اقترحته اللجنة التحضيرية	١٢	A/CONF.157/PC/L.30/Add.1

<u>العنوان</u>	<u>البيان</u>	<u>الرمز</u>
تصويب	١٣ A/CONF.157/PC/L.30/Add.1/Corr.1
اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية: مشروع الوثيقة الختامية الذي اقترحته اللجنة التحضيرية	١٣ A/CONF.157/PC/L.30/Add.2
اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية: مشروع الشوبيخة الختامية الذي اقترحته اللجنة التحضيرية	١٣ A/CONF.157/PC/L.30/Add.3
اعتماد تقرير اللجنة التحضيرية: مشروع الوثيقة الختامية الذي اقترحته اللجنة التحضيرية	١٣ A/CONF.157/PC/L.30/Add.4
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى رابعا	٩ A/CONF.157/PC/L.31
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى رابعا	٩ A/CONF.157/PC/L.31
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى خامسا	٩ A/CONF.157/PC/L.32
مذكرة من الأمانة: قائمة المقترنات المسجلة فيما يتعلق بالعنوان الفرعى سادسا	٩ A/CONF.157/PC/L.33
A/CONF.157/PC/L.30/Add.1 تعديل للوثيقة اقترحته الهند	١٣ A/CONF.157/PC/L.34
مشروع تقرير لجنة الصياغة .	١٣ A/CONF.157/PC/L.35